وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي- الأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

الموضوع:

النظام القانوني للمحلفين في التشريع الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

من إعداد الطالبة:

قطشة حورية

تحت إشراف الأستاذ:

د/ احمد بوفاتح

لجنة المناقشة:

- **الدكتور .....خضرون عطاء الله.....رئيسا**
- **الدكتور.....تركي السعيد .....مناقشا**
- **الدكتور.....بوفاتح أحمد.....مشرفا**

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فالشكر له أولا وآخرا.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأستاذي الفاضل المشرف على هذا العمل الدكتور بوفاتح أحمد الذي تفضل بقبوله للإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل عليَّ من نصحه وإرشاده حتى إتمامها.

والشكر موصولا لكل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتكبدهم عناء مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث.

إهداء

إلى امي العزيزة حفظها الله

و ابي الغالي رحمة الله عليه.

إلى العائلة الكريمة.

إلى كل اساتذة كلية الحقوق لجامعة عمار ثليجي.

إلى الزملاء والزميلات.

وإلى كل الأصدقاء

قائمة المختصرات:

1 د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية.

(2) ج .ر.ج. ج : جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية.

(3) ع: عدد.

(4) د.ط: دون طبعة.

(5) د.س.ن : دون سنة نشر.

6 د. ب.ن: دون بلد نشر.

(7) س.ج: السنة الجامعية.

(8) ص: صفحة.

9 ق.ا.ج. ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

10 ق.ع. ج: قانون العقوبات الجزائري

مقدمة

تعتبر العدالة مبتغى كل نفس بشرية، وهي قيمة اجتماعية راسخة في ضمير الإنسان، فمنذ ظهور المجتمعات البشرية كانت ولا تزال غايتها إرضاء الشعور بالعدالة على مر العصور، ولقد سعت كل النظم القانونية على اختلافها إلى تحقيق تلك الغاية المنشودة وارضاء البشر بها، وذلك ضمن مختلف النظم الإجرائية التي تخضع لها الخصومات القضائية بإختلاف أنواعها، فأصبحت بذلك حقوق الإنسان مرتبطة بالإجراءات القضائية وما توفره من حماية حتى غدت حقا من حقوق الإنسان بما تتضمنه من مبادئ ووسائل تشكل في مجملها ضمانات إجرائية لكافة الحقوق المعترف بها للإنسان ولا سيما في الخصومة القضائية وهي حقوق كرستها كل المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بحماية الحقوق والحريات وعلى الخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وكذا الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، كما تم تكريس هذه الضمانات والحقوق على مستوى النظم القانونية، وذلك بالنص عليها في الدساتير لتصبح ضمن المبادئ الدستورية الأساسية أو في القوانين الإجرائية حتى يكون فحواها قابلا للتطبيق في الخصومات المعروضة على القضاء.

يعد القضاء من أهم المؤسسات السيادية للدولة، مهمته قضاء مصالح الأفراد ومعاقبة مرتكبي الجرائم داخل الجماعة من خلال تطبيقه للقانون، ويستند في تقسيمه على درجة خطورة هذه الجرائم، وهي المعايير التي اعتمدتها غالبية المنظومات التشريعية، أين قسمت الجرائم بالنظر لخطورتها إلى مخالفات وجنح وجنايات، وهو ما أخذ به المشرع الجزائري حيث قام بإرساء نظام قضائي يستند إلى هذا التقسيم، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى إيجاد جهات قضائية مختصة بكل صنف من هذه الجرائم.

نظرا لكون الجنايات من أخطر الجرائم التي تمس بأمن المجتمع وسلامته، فقد نظمها المشرع الجزائري بمحكمة خاصة ومتميزة عن باقي المحاكم الأخرى، والمعروفة بمحكمة الجنايات التي تعد من أهم الجهات القضائية المختصة بتحقيق العدالة الجزائية ، وذلك

بالنظر إلى ولايتها في معاقبة مرتكبي الجريمة الأكثر خطورة على النظام والأمن العامين، حيث نص المشرع الجزائري على تشكيلة محكمة الجنايات في المادة 258 ق ا ج بأنه:" تتشكل محكمة الجنايات الابتدائية من قاض برتبة مستشار بالمجلس القضائي على الأقل رئيسا ومن قاضيين مساعدين وأربعة محلفين.

تتشكل محكمة الجنايات الاستئنافية من قاض برتبة رئيس غرفة بالمجلس القضائي على الأقل رئيسا ومن قاضيين مساعدين وأربعة محلفين

تتشكل محكمة الجنايات الابتدائية ومحكمة الجنايات الاستئنافية عند الفصل في الجنايات المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والتهريب من القضاة فقط".

1- أهمية الدراسة

إن أهمية موضوع نظام المحلفين في التشريع الجزائري تنبع أساسا من ما يلي:

أ - الأهمية العلمية

تظهر الأهمية العلمية لموضوع الدراسة في مدى تطبيق النصوص والإجراءات القانونية المتعلقة بنظام المحلفين، وهذا ما يجعل البحث في موضوع نظام المحلفين في التشريع الجزائري" مسألة تقع في مساحة ينتهي عند أطرافها الكثير من فروع القانون، لاسيما فروع القانون الجنائي.

ب - الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية للموضوع من خلال النصوص التي أقرها المشرع الجزائري في مختلف القوانين التي أوردت نظام المحلفين، إضافة إلى أن هذا النظام يربط بين المجتمع والنظام القانوني في الدولة.

2- أسباب اختيار الموضوع

نميز في هذا الشأن بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كما يلي:

أ- الأسباب الذاتية

إن سبب اختيارنا للموضوع يكمن أساسا في:

-الميول إلى دراسة الإجراءات الجنائية بصفة مفصلة.

-الرغبة في الإحاطة والإلمام بموضوع نظام المحلفين في التشريع الجزائري والبحث فيه.

ب - الأسباب الموضوعية

لعل من أهم المبررات الموضوعية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع دون غيره هو محاولة تسليط الضوء على نظام في غاية الأهمية، والبحث في الجوانب القانونية المتصلة به، كونه أحد أبرز الجوانب الحيوية في العملية القضائية.

3- أهداف الدراسة

يكمن السعي من وراء هذه الدراسة في محاولة الوصول الى عدة أهداف أهمها:

- ❖ إبراز دور هيئة المحلفين في التشريع الجزائري.
- ❖ . التفصيل في فواعل نظام المحلفين في التشريع الجزائري.
- ❖ الإلمام بالجوانب القانونية والأحكام المحيطة بنظام المحلفين في التشريع الجزائري.
- ❖ محاولة تحيين موضوع البحث على إثر النصوص القانونية الجديدة.

4- صعوبات الدراسة

ما تجدر الإشارة إليه أن أي بحث علمي لا يخلو من العقبات والصعوبات التي قد تواجه إعداده، حيث اعترضتنا صعوبات ومعوقات في هذه الدراسة ومنها قلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع بالذات، حتى وإن وجدت فإنها لا تتوافق مع النصوص القانونية التي جاءت بعد إصدارها.

5- الدراسات السابقة

على الرغم من الأهمية البالغة لمَوضُوع نِظَام المُحَلفِين باعتباره من المَوضُوعات المطروحة منذ القدم وعلى الرغم من اتصاله بأحد أبرز المَوضُوعات الجنائية وهي (مَحكَمَة الجِنَايات)، وكثرة البحوث والمؤلفات والمصادر التي تناولتها إلا أن " نظام المحلفين" كموضوع مستقل لم يحظ بدراسة علمية أكاديمية فِي مؤلف مستقل ولم تتناوله أقلام الشُّراح باستقلالية في التفصيل بل جُلهم يشير إليه فِي معرض الحديث عن تشكيل مَحكَمَة الجِنَايَات من خلال الشروح العامة لقَانُون الإجراءات الجزائية فِي التَّشرِيع الجزائري فلا جود لمؤلف جزائري يحمل هذا العنوان وحتى بالنسبة للمصادر الفَرنسِية التي على الأقل تناولت المَوضُوع من جانبها من خلال المقالات البارزة والمجلات العلمية القَانُونية خصوصا عند الحديث عن مَوضُوع إصلاح العَدالَة وكذلك بعض المذكرات الفَرنسِية التي عثرنا عليها فِي المَوضُوع، فإننا لم نقف سوى على مؤلف وحيد تناول مَوضُوع نِظَام المُحلَّفِين فِي التَّشرِيع الجنائي المقارن وهو للدكتور العقيد محمد أبو شادي عبد الحليم من جامعة عين شمس بالقاهرة الذي رأى النور منذ 1980تحت عنوان **" نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن"** ومنذ ذلك التاريخ لم تزخر المكتبة العربية بندٍّ له إلى غاية سنة 2014 حيث أنجبت كتابا فِي المَوضُوع لكنه ليس بنفس الضخامة وإنما يخص فقط التجربة المصرية فِي المَوضوع وهو كتاب **"مدى ملائمة تطبيق نِظَام المُحلفين لوجيستيا فِي مصر على ضوء التجربة العملية "**للمؤلف الأستاذ القَاضِي سامح سامي عرابي.

وتجدر الإشارة أنَّ المَوضُوع أيضا كان محل اهتمام وطرح جديرين بالتقدير للدكتورة " التجاني زليخة" فِي أطروحتها للماجستير سنة 2001 الموسومة "بخصوصية قرار محكمة الجنايات " حيث تناولت فِي الفصل الأوّل منها المعنون ب" مشاركة المحلفين في إصدار قرار محكمة الجنايات" بعضا من جوانب مَوضُوعنا ولو بإيجاز، ثمَّ بعض المقالات لأساتذة القانون في الفقه الجزائري والتي استعنَّا بها في دراستنا لنظام المحلفين في التشريع

الجزائري، و نذكر من هذه الدراسات ما يلي:

-بن عبد السلام الهاشمي ضمانات المتهم أمام محكمة الجنايات، مذكرة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2006-2005

-حاج ابراهيم عبد الرحمان ترشين ،إبراهيم، هيئة المحلفين في التشريع الجنائي الفرنسي والجزائري بين التأييد والرفض "مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ألمانيا- برلين – العدد الثامن ، أكتوبر 2020.

-الطيب قديري، مصطفى بن جلول، نظام المحلفين الشعبيين في تشكيلة محكمة الجنايات بين التأييد والمعارضة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 01 ، المجلد الرابع، السنة 2020.

5- إشكالية الدراسة

انه استنادا لما سبق تبلورت إشكالية الدراسة حول:

ما هو النظام القانوني لتكريس هيئة المحلفين في التشريع الجزائري؟

إضافة إلى الإشكالية الرئيسية، يتعين علينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أصل نشأة نظام المحلفين؟

- كيف يتم اختيار المحلفين؟

كيف يشارك المحلفين في محكمة الجنايات؟

- ما هو الأساس الذي استند عليه نظام المحلفين؟

7- المنهج المتبع في الدراسة

من أجل إماطة الغموض الذي يشوب هذه الإشكالية وجوانبها الجزئية، وكما تتطلب جميع الدراسات القانونية من إتباع مناهج معينة، فقد اتبعنا المنهج الوصفي بصورة عامة لا سيما أداته الرئيسية المتمثلة في تحليل هذا نظام المحلفين في التشريع الجزائري،والمنهج التحليلي لمعالجة مختلف النصوص والأحكام القانونية المتعلقة بهذا النظام.

8- عرض خطة الدراسة

لكي تكون المعالجة وافية وتغطي الجوانب المتعلقة بنظام المحلفين في التشريع الجزائري يتعين علينا تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول: القواعد العامة لنظام المحلفين وعالجته عبر مبحثين: خصصت المبحث الأول: لإطار المفاهيمي لنظام المحلفين وقسمته إلى مطلبين الأول: خاص بتعريف نظام المحلفين والثاني: لخصوصية نظام المحلفين، وخصصت المبحث الثاني: المركز القانوني لنظام المحلفين وفي المطلب الأول منه تناولت تقييم نظام المحلفين، أما في الثاني حقوق وواجبات المحلفين، ثم إلى الفصل الثاني: تناولت فيه أحكام نظام المحلفين ودرسته هو الأخر عبر مبحثين: تطرقت في المبحث الأول: لنطاق التقاضي وفقا لنظام المحلفين وعالجته عبر مطلبين: الأول بعنوان تكوين هيئة المحلفين والثاني تشكيل محلفي الحكم، وعرضت في المبحث الثاني: إلى دور المحلفين في إصدار القرار الصادر عن محكمة الجنايات وعالجته عبر مطلبين: الأول بعنوان مراجعة قائمة المحلفين والثاني مشاركة المحلفين في إصدار الأحكام الجزائية.

وجئت في خاتمة البحث لأبرزَ النتائج المتوصل إليها والاقتراحات التي أرجو أن تزيدَ هذا المَوضُوع إثراءً و تُسهل فهمَه على من يحتاجون لمعلومات فِيه للاسترشاد والمعرفة .ولا رجاءَ لي بعد ذلك سوى أن أَكون قد و فِّقتُ - بِعون الله -فِي حُسنِ طرح المَوضُوع.

الفصل الأول:

القواعد العامة

لنظام المحلفين

تمهيد

تعد دراسة نشأة نظام المحلفين موضوعا لا ينبغي أن يهتم به المشتغلون بالقضاء فحسب، وإنما كل هؤلاء الذين تشغلهم دراسة النظام والمؤسسات القضائية.

وسوف ندرس نشأة وتطور هذا النظام في التشريع الجزائري محمل الدراسة عند تناولها بالبحث، وتحاول إلقاء الضوء على الآراء المختلفة التي قيل بما تأصيل هذا النظام، وتختلف الانتقادات التي وجهت له بسبب نقص تكوينهم القانوني والقضائي، ومدى تأثير المحلفين بوسائل الإعلام، نتيجة تكوينهم المهني والاجتماعي، وتناقضه مع مبادئ المدرسة الوضعية، ويبدو هذا التعارض حول أنه يجب أن يكون القاضي الجزائي متخصص ليتمكن من البحث في شخصية المتهم وظروفه، يحدد العقوبة المناسبة.

والقيام المحلفين بمهامهم على أكمل وجه يتعين عليهم احترام مجموعة من الواجبات المفروضة عليهم، ووجودهم ضمن تشكيلة محكمة الجنايات يمتعهم بحقوق، لأن هذا النظام اعتبر عنوانا للديمقراطية.

ومن هنا تظهر أهمية المحلفين واشتراكهم في الحكم بجانب القضاء المحترف.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المحلفين

كان من نتاج الثورات الشعبية وإرساء الديمقراطية في العصر الحديث أن يجد الشعب له مكانة في المنظومة القضائية، فجسد ذلك في نظام يدعى نظام المحلفين، واعتبره ضمانة ليس للمتهم فحسب بل للمجتمع أيضا، فجعل أحكام محكمة الجنايات تصدر مشاركة بين القضاة والمحلفين، من دون أن يطبع المحاكم الجزائية (الجنح والمخالفات) بهذه الخاصية[1].

لكن رغم ما كان نظام المحلفين من صدى وتأييد لافي من المعارضة مما جعل الكثير من التشريعات تتحول عنه أو تلغيه، أو لإلقاء الضوء على هذا النظام تناولناه كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم نظام المحلفين

كان لظهور نظام المحلفين أسباب مختلفة عبر مختلف الحضارات والشرائع، مما جعله محل جدل ونقاش حول أصوله التاريخية، وكيف وصل إلى ما هو عليه الآن، وقد مر تطور نظام المعلقين في الجزائر بمراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: تعريف نظام المحلفين

تعدد التعريفات بشأن نظام المحلفين وتتنوع؛ حيث يعرف هذا النظام في القضاء الجنائي، بأن يشارك في محكمة الجنايات مع القضاة مواطنون عاديون يتابعون مع هؤلاء القضاة إجراءات المحاكمة ويشتركون معهم في المداولة، وتكون لأرائهم ذات القيمة القانونية لآراء القضاة، ويصدر الحكم بالإدانة أو الجراءة والجزاء المناسب بناء على أغلبية آرائهم وآراء القضاة المجتمعين سويا، وبطريقة الإجابة السرية لكلمة نعم أو لا على الأسئلة المحددة التي يوجهها رئيس المحكمة أثناء المداولة"[2].

---

[1] زليخة التجاني، خصوصية قرار محكمة الجنايات في القانون الجزائري المقارن مذكرة لنيل درجة الماجيستير في القانون الجنائي و العلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم الادارية، جامعة الجزائر بن عكنون، 2001،2000، ص29

[2] ليندة مبروك ضمانات اللهم في مرحلة الحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية رسالة من أجل الحصول على الشهادة الماجستير في القانون،جامعة الجزائر، كلية الحقول، ماي 2007، ص 82.

وعرف العالم السويسري Pfemmigner المحاكمة محلفين، بأنها محاكمة عقابية يجتمع فيها القضاة الدائمون والقضاة غير الدائمون للنطق بالحكم، كما عرفتهم مختلف القواميس العادية أو القانونية، فجاء في تعريف قاموس لاروس Larousse العالمي لكلمة االمحلفين بأنهم مجموعة من المواطنين يبدعون للإسهام في ممارسة العدالة.

أما دائرة المعارف البريطانية فقد ورد بها تعريف المخالفين بأنهم دائما جماعة من الرجال العاديين المحليين يدعون رسميا للإجابة عن بعض الأسئلة بعد حلف اليمين[3].

بينما يعرف القاموس القانوني المحلف بأنه العنصر الخاص في بعض الهيئات القضائية، والمخلفون هم مواطنون عاديون يدعون بصورة استثنائية ومؤقتة لإصدار قرارهم وتحقيق العدالة الجنائية.

ولعل أفضل تعريف تقول التجاني زليخة بأن هذا النظام يقوم على إشراك المجموعة من المواطنين العاديين للمساهمة إلى جانب القضاة في المحاكمة، وإصدار الأحكام الجنائية[4].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن المحلفين سموا كذلك، لأنهم يؤدون اليمين قبل مباشرة مهامهم، وهو إجراء جوهري بدونه يبطل الحكم وكل إجراءات المحاكمة[5].

والمحلفين يتخذون صورتين أساسيتين:

هيئة المحلفين الكبرى، وهيئة المحلفين الصغرى الهيئة الأولى هي عبارة عن مجموعة أشخاص يدعون من وقت لآخر بواسطة المحكمة للتحري عن الجرائم، حيث تقرر ما إذا كانت هناك أسباب للاعتقاد بأن شخصا ما ارتكب جريئة معينة، ولذلك تسمى هذه الهيئة

[3] محمدأبو شادي عبد الحليم، نظام المعلقين في التشريع الجنائي القارة منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1980، الرجع السابق، من 38
[4] ازليخة التجاني خصوصية قرار محكمة الجنايات، المرجع السابق ص 31
[5] نفس المرجع، ص32.

بمحلفي الاتهام"[6]، وقد تم إلغاؤها في كثير من التشريعات، لأن البحث والتحري أمر في غاية الصعوبة والدقة ويتطلب متخصصين فيه[7].

أما الهيئة الثانية في يستدعى فيها أشخاص للمساهمة مع القضاة في سماع الدعوى والبت في وقائعها بإصدار قرار يحدد مسؤولية الفاعل، يستقبل القاضي بتطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون، ولذلك سميت هيئة محلفي المحاكمة[8].

الفرع الثاني: نشأة نظام المحلفين

اختلفت وجهات نظر الباحثين في أصول نظام المحلفين، فذهب بعضهم إلى رد أصوله إلى الشعوب القديمة من المصريين واليهود والإغريق والرومان... ورده فريق آخر إلى الغزو النورمانديون انجلترا

الرأي الأول: الشعوب القديمة

كانت قوانين المصريون القدماء على جانب كبير من العناية والدقة، وكانوا يعتقدون أن وجود المجتمع إنما يعتمد على كيفية ممارسة هذه القوانين وتطبيقها لاسيما بالنسبة للعدالة الجنائية. وقد كانت المحاكم تتشكل من ثلاثين عضو ال(غير الرئيس)، مختارين من أحسن الناس سمعة من مدن مصر العريقة (طيبة وممفيس وعين شمس) بواقع عشرة من كل مدينة، وكانوا ينتخبون الرئيس من بينهم . وعند القاضي ليفي Levy أن هذه المحكمة هي نواة نظام المحلفين، ثم انتقل بعد ذلك إلى اليونان ومنها إلى الرومان.

الرأي الثاني: النورمانديون

وهو الرأي الراجح والذي استند إليه اغلب الفقهاء والباحثين القانونيين والقائل بأن:

---

[6] محمدأبو شادي عبد الحليم المرجع السابق، من 38

[77] ازليخةالتجاني، المرجع السابق ص 31

[8] محمدأبو شادي عبد الحليم المرجع السابق، من 38

نواة هذا النظام ترجع إلى النظام القديم للتنقيب والتحري لدى ملوك الفرنجة ، والذي انتقل إلى اتكلمها مع الغزو النورماندي لها[9] عام 1866 كانت المحاكم العادية لهذه البلاد تتكون من اثني عشر (12) قاضيا ، يختارون مناصفة بمعرفة الأطراف، وكان يجب صدور الحكم بالإجماع، وهو ما ذهب إليه ستنهوكStienhook الذي ارجع إدخال المحلفين في إنجلترا إلى رينيهRégnier ملك السويد والنرويج اثر غزو النرويج لإنجلترا.[10]

كانت المحاكم الترويجية تعقيد جلساتها في الهواء الطلق، ويقوم ثلاثية من موظفي التاج بعد حلفهم اليمين اختيار عدد معين يمثلون كل حي ، ثم يتم اختيار ستة وثلاثون (36) مندوبا من هؤلاء ليأخذوا أماكنهم في تلك الساحة المقدسة ، وكانوا يعلقون يمينا معينة قبل دخولهم المحكمة أول مرة، وكان يرأس المحاكمة رجل قانون.

ويتضمن نظام التنقيب والتحري أو التحقيق قيام موظف رسمي بدعوة مجموعة من السكان المحليين من الحي أو الجهة ، للإدلاء بمعلوماتهم بعد تحليفهم اليمين، لأغراض تقدير الضرائب الملكية ، وهذا هو الأساس الإداري لنظام المحلفين ، وأمها الأساس السياسي فيتمثل في أن إجراء التنقيب نما في انجلترا واتسع بواسطة الشريف، وهو الممثل المباشر للملك في الإقليم أو الإقطاعية ليشمل التحري عن الجرائم[11]

وفي بداية استخدام هذا النظام كان المحلفون يقررون الحقيقة فقط، و يستندون في قرارهم هذا على مما يتوفر لديهم من معلومات شخصية سابقة عن تاريخ المرافعة الجارية حول القضية، دون أن يستند قرارهم هذا على شهادات الشهود التي تعطى أثناء المرافعة.

ومما لوحظ من خلال هذه الممارسات أن المحلفين كانوا يجهلون الكثير حول حقائق وملابسات القضية ، ومن هنا أخذ نظام المحلفين يتطور، وذلك منذ عهد الملك ادوار الأول

[9] انضر المحلفون، الموسوعة العربية ararabmacy net اطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2018.
[10] محمد شادي عبد الحليم المرجع السابق ص 29
[11] انضر المحلفون، الموسوعة العربية، المرجع السابق

، حتى أصبح المحلفون في عهد الملك هنري الرابع يستمعون إلى شهادات الشهود التي تتلى أثناء المرافعة في المحكمة . ومنذ ذلك الحين أخذ القضاة يعلنون عند بدء المرافعة وبعد أن يؤدي المحلفون اليمين القانوني أن يمتنع المخلفون عن سماع أي شهادة عدا تلك التي تطرح أثناء المرافعة في المحكمة ،وهذا ما بقي معمولا به في نظام المحلفين[12]

ثم انتقل نظام المحلفين من إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ودول أوروبا الأخرى، و أصبح ضمانة أساسية الحريات الأفراد ضد طغيان القضاة[13]

الفرع الثالث: تطور نظام المحلفين **في الجزائر**

بعد وجود العنصر غير المعارف بمحكمة الجنايات في الجزائر بمثابة التركية التي تركها لنا المستعمر الفرنسي، الذي كان يطبق كلا من نظامي المحلفين ومساعدي القضاء، وجماء المشرع الجزائري بعد الاستقلال واختار الإبقاء على مساعدي القضاة بمحكمة الجنايات.

وقد انتقل نظام المحلفين إلى فرنسا إبان الثورة الفرنسية من الجلماوي التي تعد موطنه الأول، بينما الجزائر ورثته من فرنسا للمستعمرة[14]. وحاولت السلطات الفرنسية منذ بداية احتلالها للجزائر تطبيق سياسة الإدماج في الجمال القضائي بالجزائر، من خلال إلغاء جهاز العدالة الإسلامية، أو على الأقل احتواءه وتقليص سلطات القضاة المسلمين، وإعطاء صلاحياتهم للقضاة الفرنسيين."[15]

وبهذا ورث المشرع الجزائري نظام المحلفين ، أو الأصح نظام مساعدي القضاة من المشرع الفرنسي رغم أنه عندما أنشأت محاكم الجنايات les cours d'assises أول مرة في الجزائر بمرسوم 18 أوت 1854 كانت تشكل من خمسة قضاة محترفين ، ولم يندرج

[12] فهمي محمود شكري، موسوعة القضاء البريطاني، دار الثقافة عام 2004، ص 56-57
[13] انضر المحلفون، الموسوعة العربية، المرجع السابق
[14] زليخة التجاني، المرجع السابق، ص 122
[15] رمضان بورغدة ، جوانب من تطور السياسة القضائية في الجزائر خلال الفترة 1830 1892 مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العددالرابع ، 2009

ضمنها العنصر الشعبي إلا بمرسوم 24/10/1870. وقد اختبار المشرع الجزائري بعد الاستقلال الإبقاء على نظام المحلفين من خلال المرسوم -63-146 المؤرخ في 25/04/1963، الذي أنشأ المحاكم الجنائية الشعبية، وجعل عدد المطلقين المساعدين ستة (06) المادة 7 من المرسوم 63_.146[16]

وفي سنة 1966 واجهت المشرع الجزائري منذ السنوات الأولى للاستقلال بمناسبة إعداد أول قانون إجراءات جزائية جزائري الذي رأى النور في 8-6-1966 مشكلة بشأن المحلفين ، فكانت اللجنة المكلفة بتحضير المشروع أمام خيار صعب : فكان عليها إما الإبقاء على محكمة الجنايات كما ورثناها عن فرنسا (9) محلفون شعبيون و 3 قضاة محترفين[17].

(وإما التخلي عن مشاركة عن العناصر الشعبية والاقتصار في تشكيلتها على القضاة المحترفين، ولكن المناخ السياسي الذي كان سائدا في تلك الصورة رجح الكفة لمشاركة المحلفين في تشكيل محكمة الجنايات ، الأمر الذي أدى بالمشرع الجزائري إلى تبني موقف المشرع الفرنسي من خلال إشراك المحلفين في محكمة الجنايات ، مع تعديل في العدد و الاحتفاظ بالأغلبية لهم 4 المحلفين مقابل 3 قضاة محترفين الموجب الأمر 66- 155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية وبذلك أكد المشرع الجزائري تمسكه بالعنصر الشعبي ضمن تشكيلة محكمة الجنايات وكرس ذلك في دستور 1976 (المادة 168 منه)[18].

وفي 5/6/1982 صدر المرسوم 82-197 الذي تضمن تشكيل اللجنة المكلفة بإعداد قائمة المحلفين محكمة الجنايات (ج و عدد (23)، حيث تنص المادة 1 من هذا المرسوم على أن اللجنة المكلفة بإعداد قائمة المحلفين تتشكل من مكتب التنسيق الولائي، ورئيس المجلس القضائي، و أشارت المادة 02 منه على أن اللجنة تعد قائمة المحلفين بناء على

[16] زليخة التجاني، المرجع السابق، ص 126
[17] احسن بوسقيعة مرافعة من أجل محكمة الجنايات بمحلفين او بدونهم ، يوم دراسي من أجل إصلاح محكمة الجنايات، مركز البحوث القانونية والقضائية ،03 أكتوبر 2010 ، ص. 57.
[18] زليخة التجاني، المرجع السابق، ص127.

قوائم تقدمها من مكاتب التنسيق البلدية التابعة لدائرة اختصاص المجلس القضائي والذي ألغي بالمرسوم التنفيذي 90_109 المؤرخ في 17/4/1990 الذي أعطى لقاضي الحكم أو النيابة الحمق في إعداد قائمة المحلفين إلى جانب كل من رئيس المجلس القضائي ورئيس المجلس الشعبي البلدي[19].

وفي سنة 1991 طرحت مسألة نظام المحلفين ثانية ، بسبب بروز الظاهرة الإرهابية في الجزائر، حيث كان الخيار بين التخلي عن المحلفين الشعبيين وبين إحداث محكمة جنائية خاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الإرهابية ، والأفعال التخريبية بدون محلفين لأنها جرائم يصعب فيها على المخالف تفهم جوانبها القانونية المعقدة، ناهيك عن تخوفه في المشاركة للفصل فيها، فكان الخيار الثاني هو المرجح بموجب المرسوم التشريعي المتعلق بمكافحة أعمال التخريب والإرهاب، الصادر بتاريخ 1997/12/30.[20]

وفي سنة 1995 تم إلغاء المجالس الخاصة وتحويل القضايا التخريبية أو الإرهابية إلى المحاكم الجنائية بصدور الأمر 95_10 المؤرخ في 25/02/1995 والذي بموجبه خفض عدد االمحلفين إلى اثنين بعدما كانوا أربعة ، والإبقاء على عدد القضاة المعروفين دون تغيير ، وتماشيا مع التعديل الذي خفض عدد المحلفين (م 258 ق ا ج) عدلت المواد 264 265 266 ق.إ.ج، التي تخص طريقة إعداد قائمة المحلفين، حيث تم تخفيض عدد أسماء للمواطنين المطلوب تسجيلها في كشف المحلفين، وكذلك الأمر بالكشف الخاص بالإضافة منهم، وأخيرا تخفيض الأسماء التي يتم سحبها قبل افتتاح الدورة الجنائية، وكل ذلك تماشيا مع التعديل الذي من عدد المحلفين الذين يشاركون في المحاكمة والفصل فيها، وليتفادى المشرع بهذا الإجراء أحمد العراقيل التي طرحت والمتعلقة بعد اكتمال النصاب

[19] زليخة التجاني، نظام الإجراءات امام محكمة الجنايات، المرجع السابق ، ص127-128
[20] احسن بوسقيعة، المرجع السابق، ص57.

القانوني للمحلفين، بسبب وجود بلديات لا تتمتع بالكثافة السكانية اللازمة التي تسمح بإعداد القائمة السنوية المطلوبة قانونا."[21]

وفي السنة الفارطة سنة 2017 في إطار إصلاح العدالة، وتماشيا مع المواثيق الدولية المصادق عليها من طرف الجزائر لاسيما ما جاء في مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي تنص المادة 14[22] منه على حمل الإنسان في التقاضي على درجتين في القضاء الجزائي، كرس الدستور الجزائري الصادر عام 2016 هذا المبدأ في مادته 160 وهو ما جعل المشرع يدخل إصلاحات عميقة على نظام محكمة الجنايات بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون رقم 17 – 07 المؤرخ في 27 مارس 2017، وأهم ما جاء فيه:

أن أحكام محكمة الجنايات الابتدائية قابلة للاستئناف أمام محكمة الجنايات الاستئنافية، حيث تنص المادة 284 من القانون 17 – 2017 على" يوجد بمقر كل مجلس قضائي محكمة جنايات ابتدائية، و محكمة جنايات استئنافية".

مضاعفة عدد المحلفين ليصبحوا أربعة محلفين مقابل ثلاثة قضاة العارفين، وهذا ما يجعلها تتناسب مع تسميتها بالمحكمة الشعبية، مع التنويه إلى استبعاد هذه التشكيلة بالنسبة للفصل في الجنايات المتعلقة بالإرهاب والمخدرات و التهريب، والاكتفاء بالقضاة المحترفين، هذا ما نصت عليه المادة 258 المستحدثة، وعن سبب اختيار هذه الجرائم بالتحديد فربما لخصوصيتها و مساسها بالأمن العام أكثر من غيرها.

[21] زليخة التجاني، خصوصية قرار محكمة الجنايات، المرجع السابق، ص53.
[22] المادة 14/5 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على" لكل شخص وقت إدانته بارتكاب جرم، الحق في مراجعة الإدانة والحكم من طرف جهة قضائية عليا طبقا للقانون".

النص المواد 264 و 265 و 266 من القانون 2017 على أن تقوم لجنة برأسها رئيس المجلس القضائي، وتحدد تشكيلتها بقرار من وزير العدل، ومنه إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 90 – 109 المتضمن تشكيل اللجنة المكلفة بإعداد قائمة المحلفين لمحكمة الجنايات[23]

المطلب الثاني: خصوصية نظام المحلفين

قد يشارك المواطنون العاديون في إقامة العدالة في صورة أو أخرى مما عرفته التشريعات المختلفة من صور الاشتراك المباشر للمواطنين في العدالة، كما أن نظام المحلفين يعتبر ثمرة تطور تاريخي، حيث كان المطلقين يستخدمون في الوظائف الإدارية ثم تطورت وظيفتهم ليصبحوا قضاة.

الفرع الأول: تمييز نظام المحلفين عن غيره من النظم المشابهة

عرفت العدالة العديد من صور اشتراك العنصر الشعبي في إصدار الأحكام، في النظام القضائي الإسلامي مثلا عرف كل من نظامي العدول والمشاورة، فالأول يستعين فيه القاضي بمجموعة من معه شهادة الشهود، بينما الثاني يقوم على المناقشات بين رجال القضاء بالأشخاص ذوي الكفاءة تقييم . وأصحاب الفقه الذين يؤخذ برأيهم[24].

1/ **نظام العدول:** في هذا النظام يستأنس القاضي بمجموعة من الأشخاص، لتقيم معه شهادة الشهود، ويرى البعض بأن العدول هم الشهود الذين يؤدون الشهادة في مجلس القضاء، ويساعدون القاضي **في** كشف الحقيقة.

[23] فريدة بن يونس، اصلاح نظام محكمة الجنايات على ضوء القانون 17-07، مجلة الدراسات و البحوث العلمية، العدد السادس، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص112.
[24] زليخة التجاني، المرجع السابق، ص 122.

2/نظام المشاورة: هو نظام يقوم على المناقشات بين أهل الفقه، ورجال القضاء الذين يؤخذ بآرائهم، ويعور الإسلام مبدأ الشورى في التنظيم القضائي كأصل من أصول، وهيئة المشورة، وهي من أفراد الشعب، تجلس مع القاضي تتداول معه، وتصدر الأحكام.[25]

ومن الأشكال الأخرى لاشتراك العنصر غير المعارف تبين صورتين:

أ- انفراد المحلفين في الفصل في الدعوى:

نميز هنا بين حالتين:

-**قضاة السلام:** توجد في كل من المجلات و فرنسا و اسبانيا، وهم مجموعة من الأشخاص العاديين الجديرين بالثقة توكل لهم مهام الفصل في القضايا البسيطة، أو القليلة الأهمية، والهدف منهم هو عدم إثقال كاهل القضاة المحترفين بمثل هذه القضايا البسيطة، إلا أن منح قضاة السلام صلاحية تحديد وقت ومكان الجلسة كان سببا في تراكم القضايا وتعطيل سير العدالة، الأمر الذي اضطر المشرع الإنجليزي إلى إنشاء ما يسمى بمحاكم الصلح الجزائية سنة 1848 محاكم مقرها ثابت، و دفع بالمشرع الفرنسي إلى إلغاء هذا النظام لتحل محله المحاكم الجزائية سنة 1958.

-**محاكم الرفاق:** وهي محاكم تنتشر في دول الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفيتي سابقا، وهي في الواقع القرب ما يكون إلى أجهزة اجتماعية، تقوم على أساس نقل سلطات الدولة تدريجيا إلى الشعب، والقاضي الشعبي عندهم يتم اختياره بمعرفة الجمعيات والنقابات العمالية.

2 اشتراك المحلفين مع القضاة المحترفين بالفصل في الدعوى:

وهنا أيضا تفرق بين ثلاثة حالات:

[25] زليخة التجاني، خصوصية قرار محكمة الجنايات، المرجع السابق من 32

أ- فصل قضاة الغير غير المحترفين فقط في مسألة الإدانة بينما يفصل القضاة المحترفون في مسألة العقوبة وهذا ما يعير بنظام المحلفين، حيث يختص بمسائل الواقع، بينما تترك مسائل القانون للقضاة.

ب-فصل القضاة غير المحترفين وحدهم بشأن الإدانة، ثم يلتحق بعضهم بالقضاة المحترفين ليتداولوا معهم بشأن العقوبة كما في النرويج، أو يلتحق جميع المخلفين بالقضاة بالفصل معهم بشأن العقوبة كما في بلجيكا[26]

ج- إشراك المحلفين مع القضاة في جميع الإجراءات، فيتداولون معا بشأن الإدانة ثم بشأن العقوبة، ويسمى هذا النظام بنظام مساعدي القضاةL'échevinage، وهو النظام المعمول به في الجزائر وفرنسا ورغم ذلك لا يزال يفضل استعمال مصطلح نظام المحلفين.

الفرع الثاني: أسس نظام المحلفين

يختلف الأساس الذي يقوم عليه نظام المحلفين في النظم الغربية، عن الأسس التي تقوم عليها الصور والأخرى لاشتراك الشعب في القضاء، سواء أكان بطريق غير مباشر كانتخاب القضاة في بعض البلاد كالولايات المتحدة الأمريكية، إذ يستند ذلك إلى نظرية الفصل بين السلطات أخدا مبدأ الديمقراطية، أو كان هذا الاشتراك مباشرا عن طريق اشتراك أفراد الشعب في القضاة في تشريعات الكتلة الشرقية، الذي يعد تطبيقا لممارسة الشعب سلطة، ضرورة نقل سلطة الدولة تدريجيا إلى جماهير الشعب، وبناء على ذلك تدرس الأساس الإداري للنظام ثم الأساس السياسي.[27]

[26] زليحة التجاني، خصوصية قرار محكمة الجنايات، المرجع السابق، ص32.
[27] محمد أبو شادي عبد الحليم المرجع السابق، من 52

أولا: الأساس الإداري:

يتجه المرء الغالب إلى القول بأن أصل نظام المحلفين تواته ترجع إلى النظام القديم للشعب والتحري الذي يستخدمه ملوك الفرنجة للحصول على المعلومات اللازمة الأغراض الإدارية، إذ كان المحلفون يختارون من المنطقة نفسها التي يجري فيها التحقيق والتحري بصفتهم أكثر الناس معرفة بالوقائع والحقائق، ويطالبون بعد حلف اليمين، بالإدارة بمعلوماتهم عن الأراضي والحقوق التي للملك في تلك الجهة وأيضا المعرفة الضرائب التي على الممول.

وعلى ذلك فإن استخدام المحلفين كان في بادئ الأمر من أجل أغراض إدارية، وكان الملقون عندئذ شهودا على المعلومات التي يؤدونها خدمة لأغراض الملك والتاج، وقد تطور الأمر بعد ذلك حيث استخدام المحلفين يتسع ليشمل مجالات أخرى[28].

ثم بدأت بعد ذلك صفة المحلفين تتطور من شهود إلى فضاء وقائع.

ثانيا: الأساس السياسي:

كانت خدمة المحلفين ثقيلة الوطأة في بادئ الأمر، وكان الملاك الأغنياء يحصلون على الإعفاءات من هذه الخدمية، وكمان صغار الملاك يعنون تحت وطأة هذا الواجب يستنفذ وقتهم، ويعرضهم الخصومة وعداوة جيرانهم الأقوياء، كما أن هنري الثاني وسع من حالات استخدام المحلفين وأصبحت تضاف إلى حالية بعد أخرى بعد أن أخذت اللقمة تنعدم من حمالات استخدام المعلقين وأصبحت اختصاصهم تضاف إلى اختصاصهم حالة بعد أخرى بعد أن أخذت الثقة تنعدم في وسائل الإثبات القديمة.

ومن ثم أصبحت وسيلة التنقيب والتحري التي عرفت في بادئ الأمير كأداة رسمية للحكم الاستبدادي والطغيان ترتبط بحماية الضعيف في مواجهة القوي، وفي حفظ الأمن والنظام

[28] محمد أبو شادي عبد الحليم المرجع السابق، من 52

وحماية الملكية. ويبدو مما تقدم أن نظام المحلفين أعتبر منذ بادئ الأمر بمثابة أساس وموئل للحريات العامة بل أنصفته السياسية ظلت متميزة من صفته القضائية، فقد كانت النظرة إلى النظام منذ عهوده الأول كضمانة سياسية، ذلك باعتباره نظاما واليا من الأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها أي عدالة إنسانية، وإنما من الانحراف بالسلطة والضغط والتأثير الذي يمكن أن يمارسه الملك والسلطة التنفيذية في المجتمع، ويخضعوا له القضاة الدائمين المعينين بواسطة التاج، وهذا سرعان ما أصبح نظاما كبيرا وحيويا.

وقد ساعد على ذلك ما كان عليه استبداد وطغيان الملوك في تلك العهود، لاسيما في عهد تيودور و ستيوارت والمحاكم القاسية التي أنعمت عندي وكانت تعمل بدون معلقين، وكانت أحكامها غاية في القسوة والشدة، ومن أجل هذا صار الصراع بين الرغبة في تطور النظام وازدهاره ونضجه، و إرادة الحكام و الملوك في كبته والضغط عليه من خلال التأثير في اختيار المحلفين أنفسهم، حتى أن الملوك التودور كانوا يعافون المعلقين الذين لا يذعنون لرغبتهم في إدانة خصومهم السياسيين ومعارضيهم بالسجن بل أنه منذ بداية الأمر، إذ تركت الوقائع للمحلفين للبت فيها، ليقوم القاضي بعد ذلك بإنزال حكم القانون والنطق بالعقوبة التي ينص عليها، إنما كانت مبعثه الرغبة في تجزئة السلطة وعدم تركيزها في يد القاضي وحده بعد ما قاساه للمواطنين من هول استخدام هؤلاء القضاة كأداة للتاج، والاستبداد بحرية الأفراد[29].

وقد ظلت هذه الصفة السياسية لصيقة بنظام المحلفين إلى يومنا هذا، فلا زال ينظر إليه في موطنه الذي ترعرع فيه على أنه ضياء الحربية، وأنه حصن ضد الظلم والاضطهاد، و أنه جزء من تقاليد هذا الشعب، مازال يحاط بالعاطفة والوجدان، بل أن لورد ديفلن يشبهه بالبرلمان عندما يقرر أن كل ملف هو برلمان صغير، إحساس المحلف هو نفسه إحساس البرلمان، ولا أستطيع أن أرى أحدهما يذبل ويموت والآخر ينمو ويزدهر ولأن الهدف الأول

[29] محمد أبو شادي عبد الحليم المرجع السابق، ص 53-54

لأي حاكم طاغية في هوايت هول" هو أن يجعل البرلمان خاضعا كلية الإرادة، والهدف الثاني هو الإطاحة بنظام المحلفين أو الحمد منه، لأن أي طاغية لا يسعه أن يمارك حربية أي من رعاياه في أيدي مواطنيه، ولهذا فإن المحاكمة بمحلفين تعد أكثر من أداة لتنظيم العدالة، وأكثر من عجلة واحدة لأعمال الدستور: فهي المصباح الذي يشير إلى أن الحربية لا زالت تعيش.

ولقد كان هذا هو الأساس الذي انتقل به نظام المحلفين من إنجلترا إلى الو.م.أ وكذلك إلى فرنسا ومنها إلى الدول الأوروبية الأخرى[30].

المبحث الثاني: المركز القانوني لنظام المحلفين

اختلف الفقهاء في تحديد المركز القانوني لنظام المحلفين ودوره في إرساء العدالة، بل لعل موضوعا في التنظيم القضائي لم يشر ما أثاره نظام المحلفين من تباين في الآراء، فهو يوكل البث في أمور إنسانية خطورة المجموعة غير متخصصة من الأفراد العاديين، ولهذا كان منذ نشأته محل خلاف عميق، يجمع في الوقت نفسه بين أكثر المديح مغالاة، وأنسى النقد شدة.

المطلب الأول: تقييم نظام المحلفين

ارتبط نظام المحلفين منذ ظهوره ارتباطا وثيقا بالحريات، واعتبر من ركائز القضاء، لكن سرعان ما برزت عيوبه، الأمر الذي جعل هذا النظام محلا للجدل بين مؤيد ومعارض له.

الفرع الأول: أنصار نظام المحلفين

يصير نظام المحلفين معلما بارزا للعدالة الجنائية، تكريسا للمشاركة الشعبية في القضاء، ومن محاسن نظام المحلفين التي جعلت أنصاره يأخذون به ما يلي:

[30] محمد أبو شادي عبد الحليم المرجع السابق، ص 54

1 – ينظر إلى هذا النظام باعتباره أحمد أوجه الديمقراطية، ولذا فإن من مشهور القول: "إذا كنت تريد أن ترى الحربية والديمقراطية فانظر إلى شيئين، صندوق الانتخابات، وهيئة المحلفين"، وإذا كان ينسب النظام المحلفين أنه يستجيب أيضا لمبادئ الديمقراطية، لأنه يمكن للشعب أن يشارك في إحدى سلطات الدولة، وأنه يدعم الحق في المحاكمة العادلة، على أساس أنه ليس هناك أقرب للمعدل من أنتحاكم للمتهم بوجود هؤلاء المحلفين الذين هم من الشعب الذي ينتمي إليه المتهم[31].

2– نظام المحلفين يضفي طابع الرحمة على أحكام القضاء، فالقضاة بحكم تكوينهم يميلون إلى التشدد أما المحلفين فإنهم لا يتقيدون في تقديرهم بما يتقيد به القاضي من قواعد قانونية جامدة[32] .

3– يمتاز المحلفون بالاستقلالية الاتجاه الدولة، كونهم ليسوا كالقضاة معينين من قبل السلطة، بل يختارون بلا تمييز من مجموع أفراد المجتمع، فلا يكونون بالتالي عرضة لشكوك الرأي العام، الذي يرى أن القاضي ليست له الاستقلالية الفعلية في كل القضايا التي تعرض عليه، على خلاف المخلف الذي يقرر بكل بساطة، وسلطانه في ذلك ضميره.[33]

4– تعتبر طريقة اختيار المحلفين من ضمن كشوف جداول الانتخابات هي أفضل طريقة لتمثيل جميع طبقات الشعب في جهاز العدالة، وهو بذلك ضمانة للمتهم بأن يحاكم من طرف نظرائه[34].

[31] ليندة مبروك، المرجع السابق، ص86
[32] محمد راكب، ضمانات المثول أمام محكمة الجنايات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة مولاي سعيدة، 2015-2016، من 37-38
[33] زليخة التجاني، لتجاني ، خصوصية قرار محكمة الجنايات المرجع السابق ص 34
[34] زليخة التجاني، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات، المرجع السابق من 146.

5- يوليو المحلفين اهتماما سمير المحاكمة وإجراءاتها أفضل من القضاة، لأن المعلقين يجدون في هذه الوظيفية تجربة جديدة، يخوضونها بكل جدية المعلمين بذلك حاجز الجمود والروتين الذي يعيشه القاضي بسبب ممارسته الدائمة لوظيفة القضاء.

6- إن المحلفين يمثلون الرأي العام، وعليه وأحكامهم هي تعبير عن هذا الرأي، مما يضمن ثقة المواطنين في هذه الأحكام النابعة من ممثلهم.

7- وجود المحلفين في جهاز القضاء يسمح بممارسة رقابة غير مباشرة على سير وإدارة العدالة من جهة كما أنه آلية لتعريف المجتمع بالصعوبات التي تخص العمل القضائي وخاصة إصدار الأحكام من جهة أخرى[35].

8- يمنع هذا النظام إساءة استعمال السلطة، لأن هناك مراقبة من الشعب[36].

9- تمثيل المجتمع، فتجد أن الخيمة تجمع كافة شرائح وأعراق المجتمع ومن ثم تحول دون الأحكام العنصرية.

10- أن اعتماد نظام المحلفين يوزع مسؤولية الحكم في القضايا الجنائية بين القضاة والمحلفين

11 - نظام المحلفين جهاز لتثقيف المواطنين وتعريفه بالقانون.

هذه هي أهم الحجج أو المزايا التي أفردها المدافعون على نظام المحلفين الذين يعتبرونه دائما المدرسة التي تعلم الشعب القانون وحب العدالة.

[35] زليخة التجاني، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات، المرجع السابق من 146.
[36] ليندة مبروك، المرجع السابق، ص86

الفرع الثاني: معارضي نظام المحلفين

لم يسلم نظام المحلفين من الانتقاد، فخصوم هذا النظام كانوا له بالمرصاد أبرزوا أهم الحجج التي تجعل منه نظام معيبا لكثرة العيوب اللصيقة به، وتذكر منها ما يلي:

1- يتميز المحلفون بالتشتت الذهني، نظرا لانشغالهم ذهنيا بمهمتهم ومشاغلهم، مما يلهيهم عن الإنصات ومتابعة مجريات المحاكمة، وبالتالي يصعب عليهم إصدار الأحكام حتى وإن كانت مجرد الإجابة على الأسئلة المطروحة بنعم أو لا.

2- إن المحلفين كما جاء تعريفها مجموعة من المواطنين تأتي مساهمتهم كقضاة غير محترفين في محكمة الجنايات بصفة مؤقتة، فهم بالتالي ليسوا منقطعين للقضاء، فكل منهم له عمله الذي يكتسب منه، مما يتسبب في كثرة الغيابات من جانب المحلفين وعدم ومثابرتهم على الحضور جلسات المحاكمة الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات في تسيير العدائية وتعطيل المحاكمة، لأن غيابهم يستلزم إعادة تشكيل المحكمة بإدخال محلفين جدد يحلون محل المتخلفين.

-3- المحلف حتى وإن كان يظهر حماسة، فهذا يكون في البداية، لأن مرافعات محكمة الجنايات قد تطول في بعض الأحيان، فيصعب على المحلف متابعتها، لأن المخلف ينال منه الملل ويظهر مع الوقت عدم الاهتمام بمجريات المحاكمة[37].

4- أسلوب اختيارهم بطبيعته غير واضح لا يتحرى الكفاءات العلمية أو المهنية مما يفسح المجال لتدخل الاعتبارات السياسية أو الدينية أو العرقية، فتكون النتيجة أن يشكل المحلفين مراكز القوى مبنية على النفوذ والقوة، فيجلس محلفين أشخاص لا يوحي بالثقة، كما أن إعداد القوائم بأسماء المحلفين سنويا أمر في غاية الصعوبة لاسيما من ناحية توفير العدد

[37] زليخة التجاني خصوصية قرار محكمة الجنايات، المرجع السابق من 37

الكافي أولا بأول كل عام، ولا تفوتنا الإشارة إلى أن إعلان أسماء المخالفين الذين يدخلون في تشكيل المحكمة معروفين لكل ذي مصلحة في القضية فتكون سهل الاتصال بهم هو التأثير عليهم وربما تحديدهم ميسورة مما يمس بمصداقية العدالة.

5- عدم تمتع المحلفين بثقافة قانونية وتكوين علمي أظهر بأنهم يفتقدون إلى كل صفات الحزم والثقة والاستقلالية في مواجهة القضاة المحترفين، فكانوا ينظمون بصورة آلية لرأي القضاة، ومثال عن ذلك موقف أحمد القضاة المشهورين في ألمانيا وهو يرد على المدافعين عن نظام المعلقون اتركونا بسلام.....

فالقضاة الشعبيون "المحلفين "، ما هم إلا صخور وحمل لا نفع منه، فهم ببساطة يخضعون للقضاء".

6- تأثير المحلفين بصورة واضحة بالتعليقات الصحفية سواء المرئية أو المقروءة، والتي تخص القضية التي سيشاركون فيها، وأكثر من ذلك فهم يتيهون في الشائعات التي تسود الرأي العام، مما يؤثر في القرارات التي يتخذونها.

-7- إمكان تأثير المحامين المحنكين في علم القانون في نفوس المخالفين بسبب عدم تكوين هؤلاء المحلفين تكوينا قانونيا[38].

8- أخيرا أهم هذه العيوب على الإطلاق هو اعتبار نظام المحلفين مخالفا لمبدأ التخصص القضائي، والسياسة الجنائية الحديثة التي أصبحت لا تهتم بالعقوبة بقدر ما تهتم بشخص المتهم، وظروف وملابسات الجريمة من جميع النواحي الأمر الذي يتطلب تخصصا من القضاة في مختلف المجالات العلمية أو على الأقل قدرا من المعرفة فيها، فما بالك بالمحلفين الذين يفتقدون أدنى شروط الكفاءة العلمية المطلوبة، وهذا ما لفت الانتباه له

[38] بوبشير محند أمقران النظام الفضالي الجزائري الطبعة الثالثة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، في 71.

أصحاب المدارس الوضعية الإيطالية، وكذا المؤتمرات الدولية المتعلقة بقانون العقوبات التي دعت إلى توفير قاضي جنائي تتوفر فيه معرفة بالمواد التي يجب أن يكون على علم بما من يقوم بالفصل في القضايا الخطيرة، وهي معارف علم النفس، وعلم الإجرام والعقاب، والطب الشرعي وعلم الاجتماع ... وبالتالي العمل على تطوير الإعداد المهني والاجتماعي والثقافي للقاضي لأن هذه الأمور لا يملك المحلفين القدرة على فهمها ورقابتها وتكوين الرأي فيها.

أمام هذا الكم من الانتقادات التي لحقت نظام المخالفين تقول التجاني زليخة؛ بأنه نظام معيب يسيء إلى العدالة أكثر مما يفيدها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في ضرورته ضمن المنظومة القضائية[39].

المطلب الثاني: حقوق وواجبات المحلفين

إن وجود المحلفين ضمن تشكيلة محكمة الجنايات تمتعهم بحقوق بعضها ذو طبيعة ذهنية وأخرى ذات طبيعة مادية.

1- الحقوق ذات الطبيعة الذهنية:

وهي حقوق تتطلب في المخلف قدرة على السماع والاستيعاب والتحليل وتتمثل في:

-الحق في طرح الأسئلة: يجوز للمحلف طرح الأسئلة وذلك بواسطة الرئيس، و للإشارة فإن إخلال أحد المحلفين بالواجبات المفروضة عليه يجب أن يثبت إما من محضر المداولات أو الإشهاد".

[39] زليخة التجاني خصوصية قرار محكمة الجنايات، المرجع السابق من 35

-الحق في تدوين الملاحظات: يستطيع المحلف تدوين بعض الملاحظات من شهادة الشهود و دفوع محامي المتهم أو الضحية ومرافعة النيابة العامية، حيث له أن يسجل في دفتره أو في ورقة كل ما يراه مهم ويسهل له إصدار الحكم.

2- الحقوق ذات الطبيعة المادية:

إن المحلف يترك أعماله وانشغاله للمشاركة في تشكيلة محكمة الجنايات التزاما بالتبليغ الذي يجيره على الحضور، ولا يكون عرضة للعقوبة وغيابه عن عمله وانشغاله يجعله يخسر ماديا، لذلك عمد المشرع على تعويضه، وبعد هذا الإجراء إيجابيا قد يحفز المحلف على المشاركة في المحاكمات دون تناقل أو ملل.

الفرع الثاني: واجبات المحلفين

بغرض قيام المحلفين بمهامهم على أكمل وجه وجب عليهم احترام مجموعة من الواجهات وعلى المحلفين أن يتابعوا بكل اهتمام وحياد سير المرافعات، ولا يجوز لهم أن يغيروا أو يتحدثوا مع الغير خصوصا الشهود بشأن وقائع القضية، وإن جاز أن يتبادلوا الحديث فيما بينهم، ويستطيع المحلفين بوصفهم أعضاء في المحكمة أن يوجهوا أسئلة للمتهم بواسطة الرئيس دون أن تكشف تلك الأسئلة على رأي مسبق بشأن المسؤولية عن الجريمة، حتى لا يؤثر ذلك على باقي هيئة المحكمة[40] وعليه فإن واجبات المحلفين تتمثل في:

-إلزامية الحضور: يتلقى المحلف تبليغا باليوم والساعة المحددين للجلسة مع تنبيه بالحضور، وإذا حدث أن تخلف المحلف عن الحضور بغير عذر مشروع أو استجاب للبلاغ ثم انسحب قبل إنهاء مهمته، فإن المحكمة تحكم عليه بغرامة نافذة هذا وللمحكمة أيضا أن تأمر بسحب اسم المحلف الغالب من قائمة المعلقين لتلك الجلسة التي تغيب فيها، ثم يدمج اسمه من جديد في عملية القرعة الموالية، أما إذا حضرا المحلف متأخرا لكنه شارك في

[40] زليخة التجاني نظام الاجراءات امام محكمة الجنايات، المرجع السابق من 144.

عملية سحب ملفي المحكمة فليس هناك مشكل في أن يشارك القضاة بعد ذلك في إصدار الحكم.

إلزامية الانتماء: يلتزم المحلفون أثناء أداء مهامهم بالانتباه إلى كل ما يجري في الجلسة لاسيما مع بدأ المرافعات، ويظهر ذلك جليا من خلال القسم الذي يؤدونه، ومن خلاله يتعهدون بإظهار بالغ الاهتمام بدلائل الإلمام التي تقع على المتهم

-واجب عدم الاتصال بالغير يمنع على المحلفين الاتصال بالغير إذا كان موضوع ذلك وقائع القضية الذي من شأنه التأثير على رأيهم إلى غاية الانتهاء من المداولة.

-منع إظهار الرأي: حفاظا على نزاهة المحاكمة يمنع المشرع المحلف من إظهار رأيه أثناء المرافعات خوفا من أن يؤثر رأيه على رأي باقي المحلفين وعلى قناعاتهم التي يبنى على أساسها الحكم، وهو بذلك لا يختلف عن غيره من أعضاء المحكمة.

-الحفاظ على سرية المداولات ألزم المشرع الجزائري المحلف من خلال القسم الذي يؤديه بالحفاظ على سر المداولات حتى بعد انقضاء مهامه، كما أن الحفاظ على سر المداولات لا يتعلق بالمحلف فقط، بل بالقضاة أيضا لأنه من شروط عملهم، وفرض هذا الالتزام على المحلف بسبب اعتباره تجربة إصدار الأحكام مغامرة تستحق أن تقص على الأصدقاء، لذلك قيده المشرع بالقيم الذي يؤديه لاحترام سير المداولات[41]".

[41] محمد راكب، المرجع السابق، ص38

خلاصة الفصل:

بعد أن فرغنا من دراسة بحث نظام المحلفين في الجزائر نستطيع أن نلخص في الأخير أن مسألة تخصص المحلفين في الجزائر هي من البلدان العربية التي تأخذ بنظام المحلفين وذلك لتأثرها بالأسلوب الفرنسي، و يعد نظام المحلفين في التشريع الجزائري عنصر مهم في تشكيلة الهيئات القضائية منها المحكمة الجنائية وقسم الأحداث حيث أن عدم وجودها ضمن التشكيلة مخالف للنظام العام حيث يكون القرار أو الحكم الصادر معرض إلى النقض وهو ما قضت به المحكمة العليا.

ولقد سمحت لنا دراستنا لنِظَام المُحلَّفِين فِي التَّشرِيع الجَزائِرِي الاطلاع على أهم النقاط المتصلة بالمَوضُوع،بدا بأصول هذا النظام التاريخية وكيف اقتبس التشريع الجزائري لهذا النظام، ثمَّ أوردنا تمييز نظام المحلفين عن غيره من النظم المشابهة، وأتينا بحقوق وواجبات المحلفين، وتفادياً لتكرار ما ذكرناه فِي فصل هذه الدراسة نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها اكتفاءً بالتَّشرِيع الجزائري مع بعض الاقتراحات التي نرى من المفِيد اعتمادها مستقبلاً.

ومن خلال استعراض لوجهات النظر المختلفة إزاء هذا الموضوع من جانب الفقه الجزائري إلى أن المشرع الجزائري يحاول مواكبة هذه الموجة من الانتقادات بإجراء الإصلاح اللازم لمحكمة الجنايات حيث بموجب التعديل الآخر لقانون الإجراءات الجزائية تماشيا مع المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر من أجل تحقيق محاكمة عادلة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن المشرع الجزائري أعطى أهمية كبيرة لإسهام المحلفين في إقامة العدالة الجنائية وذلك بسن مواد قانونية سواء في إدراجه ضمن تشكيلة محكمة الجنايات أو إشراكهم في قسم الأحداث.

الفصل الثاني:

أحكام نظام المحلفين

تمهيد :

تعد محكمة الجنايات محكمة شعبية لاشتراك العنصر الشعبي في تشكيلتها، ذات ولاية عامة، تتشكل من ثلاثة (03) قضاة محترفين و أربعة (04) ملفين برئاسة قاض برتبة مستشار بالمجلس القضائي على الأقل على مستوى محكمة الجنايات الابتدائية، وبنفس التشكيلة لكن برئاسة قاضي برتبة رئيس غرفة بالمجلس القضائي على مستوى محكمة الجنايات الاستئنافية.

وقد نظم المشرع الجزائري كيفية اشتراك المحلفين في هيئة الحكم وفق إجراءات خاصة سنتناولها بالتفصيل وفق مبحثين:

المبحث الأول: نطاق التقاضي وفقا لنظام المحلفين

المبحث الثاني: دور المحلفين في إصدار القرار الصادر عن محكمة الجنايات

المبحث الأول: نطاق التقاضي وفقا لنظام المحلفين

ويصرف المحلفون بأنهم مجموعة من المواطنين يدعون للمشاركة في مجلس القضاء مع رجاله، ويسمون بالمحلفين لأنهم يقومون يحلف اليمين لسماع الدعوى، وإصدار قرارهم في وقائعها، لذلك اشترط المشرع مجموعة من الشروط الواجب توافرها في المحل يكون بإمكانه الجلوس إلى جانب قضاة محكمة الجنايات، كما يلزم أيضا القيام بإجراءات خاصة لتشكيل ملفي الحكم على أحسن وجه.

المطلب الأول: تكوين هيئة المحلفين

ليس لكل شخص الحق في المشاركة كما حلف ضمن تشكيلة محكمة الجنايات، إنما هناك شروط حددها القانون تحكم هذه الوظيفة ، كما أن حضور المحلفين في هذه المحكمة لا يكون تلقائيا أو صدقة بل هناك إجراءات تحدد طريقة اختيارهم، وقد أحاط المشرع الجزائري وظيفة المحلف بمجموعة من الشروط و الإجراءات المباشرة وظيفة المحلية من أجل ضمان سير عمل محكمة الجنايات بالشكل القانوني اللازم[42].

الفرع الأول: شروط اختيار المحلفين

يجوز أن يباشر وظيفة المساعدين المحلفين الأشخاص ذكورا كانوا أو إناثا، جزائري الجنسية، البالغون من العمر ثلاثين سنة كاملة، الملمين بالقراءة والكتابة و المتمتعين بالحقوق الوطنية والمدنية والعائلية، والذين لا يوجدون في أية حالة من حالات فقد الأهلية أو التعارض المحددة في المادتين 262 263 من فلج و سنتعرض لكل شرط من هذه الشروط على حدا كالتالي:

[42] زليخة التجاني نظام الاجراءات امام محكمة الجنايات، المرجع السابق من 129.

أولا: شرط اللياقة

1- الجنسية الجزائرية: يشترط أن يكون المساعد المخلف ممن يعملون الجنسية الجزائرية، ذلك لأن عمل المخلف يشكل عملا من أعمال القضاء، والعمل القضائي عمل يتعلق بالسيادة، ولا يسمح بممارسته لغير الجزائريين.

2 السن يشترط أن يكون الملف قد بلغ سن الثلاثين من عمره ، عنيد تاريخ إجراء عملية القرعة الإعداد جدول ملفي الدورة للسنة القضائية المستقبلية[43]، لذلك يتعين نقض الحكم الجنائي الصادر عن هيئة معيبة التشكيل، لكون أحمد مختلفة يبلغ من العمر سوى تسعة و عشرين سنة يوم صدور الحكم المطعون فيه[44]، لكن إذا تبين أن هناك متخلف في قائمة المحلفين لم يبلغ من العمر 30 سنة فهذا لا يعتبر خرقا للإجراءات طالما أنه لم يشارك في هيئة الحكم بجلسة[45].

3- الإلمام بالقراءة والكتابة: يشترط أن يكون ممن يعرفون القراءة والكتابة باللغة الوطنية التي تستعملها المحكمة ذلك لأن تقرير الإدانة والعقوبة في محكمة الجنايات[46] يكون كتابها و بالتصويت السري باستعمال عبارة نعم أو لا، ومن لايفهم التصويت الكتابي ولا يعرف كتابة نعم أو لا، لا يصلح أن يكون مساعدا محلفا، ولا يمارس العمل القضائي في محكمة الجنايات. لذلك يكون باطلا ويستوجب النقض، الحكم الصادر عن هيئة تضمنت محلفا أميا لا يحسن القراءة والكتابة.[47]

---

[43] سعد عبد العزيز، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات، الطبعة 2012، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2010، ص 26

[44] يلالي بغدادي، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية الجزء الأول، الطبعة الأولى الديوان الوطني للأعمال الكيوية، 2002، ص 174

[45] النظر قرار المجلس الأعلى الصادر بتاريخ 10/03/1992، ملف رقم 95426، نبيل صقر، المرجع السابق، ص 128.

[46] سعد عبد العزيز المرجع السابق من 236

[47] جيلالي بغدادي، المرجع السابق، ص 174.

4- التمتع بالحقوق: يشترط أيضا أن يكون المحلف ممن يتمتعون بالحقوق المدنية والوطنية والعائلية، بحيث لم يكن قد صدر حكم نهائي بمنعه وحرمانه من هذه الحقوق، أو بإسقاط السلطة الأبوية عنه تبعا للحكم عليه الجريمة من جرائم قانون العقوبات

5- يشترط كذلك أن لا يكون المحلف في حالة من حالات فقد الأهلية أو التعارض المنصوص عليها في المادتين 262 و 263 من قانون الإجراءات الجزائية.

ثانيا: حالات عدم الأهلية

لقد أشارت المادة 262 من قانون الإجراءات الجزائية المجموعة من الأشخاص لا يجوز لهم أن يكونوا من المساعدين المحلفين ، وأنهم لا يكونون أهلا لممارسة وظيفة المخلف، وهؤلاء الأشخاص هم:

1 الأشخاص المحكوم عليهم:

أ- الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة جنائية، أو بالحبس شهرا على الأقل الجنحة.

ب- الأشخاص المحكوم عليهم بجنحة بالحبس أقل من شهر أو بغرامة لا تقل عن

500دج وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي.

2. الأشخاص الموجودين في حالة متابعة:

الأشخاص الذين يكونون في حالة الحمام أو محكوما عليهم غيابيا من محكمة الجنايات، الآن إلقاء القبض على المحكوم عليه غيابيا يؤدي إلى إعادة الإجراءات[48] والصادر في شلام أمر بالإيداع في السجن أو بالقبض.

3. الأشخاص الصادر في شأنهم عقوبات تأديبية:

[48]زليخة التجاني، المرجع السابق، ص 133-134

ا موظفو الدولة وأعوانهم وموظفو الولايات والبلديات المعزولين من وظائفهم.

ب أعضاء النقابات المهنية الصادر ضدهم قرار بمنعهم مؤقتا أو نهائيا من مباشرة العمل.

4. الأشخاص الممنوعون من ممارسة وظيفة الملف الأسباب خاصة متعلقة بهم:

أ– المفلسون الذين لم يرد إليهم اعتبارهم.

ب المحجوز عليهم و الأشخاص المعين عليهم قيم فضائي، أو المودعون بمستشفى الأمراض العقلية[49].

5.حيث أن كل واحد من هؤلاء الأشخاص يعتبر فاقدا لأهلية العضوية في هيئة محكمة الجنايات كمحلف.

ثالثا: حالات التعارض

أوردت المادة 263 من قانون الإجراءات الجزائية نوعين من التعارض: تعارض مطلق، وتعارض نسبي وهو عبارة عن مجموعة من الوظائف تتعارض مع ممارسة مهنة المحلف، مذكورة على سبيل الحصر، علما أن حالات التعارض هذه تستمر باستمرار الشخص في تلك الوظيفة.

1. التعارض المطلق:

وهي التي تمنع من العمل كمحلف بصفة عامة، وفي جميع أنواع القضايا، أي أن المنع هنا عام ودائم طالما أن الشخص يشغل تلك الوظائف[50] ويمكن تعداد هذه الوظائف كما يلي:

أ–الوظائف الحكومية والتشريعية:

[49]جمال نجيمي قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ضوء الاجتهاد القضائي . الثاني، الطبعة الثالثة دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر2017-ص 177-178

[50]محمد ابو الشادي عبد الحليم، المرجع السابق، ص56

إن الدستور الجزائري نص على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية، وما منع بعض الأشخاص الشاغلين المناصب حكومية أو تشريعية من أن يكونوا معلقون إلا نوعا من الحفاظ على هذا الفصل، والأشخاص المقصودين هم كما ذكرتهم المادة 263/1 من قانون الإجراءات الجزائية، وهم عضو الحكومة أو أعضاء البرلمان بغرفتيه."

ب- الوظائف القضائية:

طالما نظام المحلفين يقصد محاكمة المتهم من نظرائه، ومن أشخاص لا علم لهم بالقانون، منطقيا إذن أن يستبعد رجال القضاء من وظيفة المحلف وهو ما أشارت إليه المادة 263 من قانون الإجراءات القضائية.

ج بعض الوظائف الإدارية

والوظائف المقصودة هنا هي الوظائف المتعلقة بالمناصب العليا للدولة، منصب الأمين العام للحكومة، أو إحدى الوزارات، والمدير بإحدى الوزارات، والي الولاية و أمينها العام، ورئيس الدائرة، وسبب استبعادهم هو ضمان نزاهة الملف.

د وظائف الشرطة والجيش

تبعا للمادة 263 من قانون الإجراءات الجزائية لا يمكن لضباط و مستخدمي الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني، والجمارك وموظفي أسلاك أمانة الضبط، والأسلاك الخاصة بإدارة السجون، ومصالح المياه والغابات والمراقبين الماليين ومراقبي الغش والعاملين بإدارة الضرائب، والأطباء الشرعيين، طالما هم في الخدمة[51].

ويهدف المشرع من النص على هذه الطوائف إلى تفادي تأثير وظيفة بعض هؤلاء الأشخاص على باقي أعضاء المحكمة، أو ضمان سرير الجهات التي يعملون بها وعدم

[51] جمال نجيمي، المرجع السابق، ص 178.

تعطلها بسبب جلوس بعض العاملين بها محلفين، أو انتمائهم إلى وظائف جعلتهم قد اعتادوا الامتثال للأوامر وصار تكوينهم قانونها صرفا، وهو ما يتناقل مع طبيعة المحلف[52].

2. التعارض النسبي:

تسمى حالات التعارض هذه بالنسبية، لأنها تمنع الشخص أن يكون ملفا إلا في قضايا محددة نظرا لأنه شارك في إجراءاتها، أو لوجود صلة قرابة أو مصاهرة

أ-المشاركة في الإجراءات: "لا يجوز أن يعين معلقا في قضية أمام محكمة الجنايات من سبق له القيام فيها بعمل من أعمال الشرطة القضائية، أو إجراء من إجراءات التحقيق، أو أدلى بشهادة فيها، أو كان مبلغا عنها، أو خيرا أو شاكيا أو مدعيا أو مسؤولا مدنيا[53].

ب- وجود صلة قرابة أو مصاهرة: لم يشر المشرع الجزائري إلى هذا الشرط كمانع الممارسة وظيفة المحلف، لكن المشرع أشار إليه في المادة 291 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي، فكل من كانت له علاقة قرابة أو مصاهرة مع المتهم أو عاميه لا يصح أن يكون محلفا.[54]

فالمحلفون قضاة، ولذلك يتعين أن يؤدوا واجبهم غير متأثرين بقرابة أو صلة بأحد الخصوم أو مصلحة شخصية، و لدى انعقاد محكمة الجنايات في اليوم المحدد لافتتاح الدورة إذا وجد بين المحلفين الحاضرين من لم يستوف شروط اللياقة أو الأهلية أو عدم التعارض أمير الرئيس و القضاة أعضاء المحكمة بشطب أسمائهم من الكشف (م 181/1 ق.ا.ج).[55]

---

[52] أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجنائية، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 2010، من 338

[53] المادة 263 من قانون الإجراءات الجزائية

[54] زليخة التجاني، نظام الإجراءات المرجع السابق من 137.

[55] أحمد شوقي الشلقاني، المرجع السابق من 338 339

الفرع الثاني: إجراءات إعداد قائمة المحلفين

تنص المادتان 264 و 265 من القانون رقم 17-107 المؤرخ في 27-03-2017 على كيفية تسجيل مواطني مدينة مقر محكمة الجنايات في قائمة الكشف السنوية التي تجرى عليها القرعة لاستخراج محلفي الدورة.

أولا: إعداد القائمة السنوية

أ-قائمة المخالفين الأصليين

بالرجوع إلى المادة 264 من القانون -17-07 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، أنه خلال الفصل الأخير من كل سنة (خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة) توضع قائمتان للمخلفين للسنة التي تليها، تخص الأولى محكمة الجنايات الابتدائية والثانية تخص محكمة الجنايات الاستئنافية، تتضمن كل قائمة 24 ملفا من كل دائرة اختصاص المجلس القضائي.

تتكفل بتحضير هاتين القائمتين لجنة برأسها رئيس المجلس القضائي، وتحدد تشكيلها بقرار من وزير العدل بعد أن كانت بمرسوم.

حيث تتشكل هذه اللجنة زيادة على رئيس المجلس القضائي رئيسا من: قاض للحكم أو قاض للنيابة من كل محكمة تابعة لدائرة اختصاص المجلس القضائي، يعينه رئيس المجلس القضائي، باقتراح من رئيس المحكمة. .

رئيس المجلس الشعبي البلدي لكل بلدية تابعة لدائرة اختصاص المجلس القضائي، أو ممثله"[56].

[56]قرار مؤرخ في 9 يؤلم 2017، عدد تشكيلة اللجنة المكلفة بإعداد قوائم المخلفون محاكم الجنايات الابتدائية والاستئنائية، الجريدة الرسمية العدد 5، بتاريخ15 أكتوبر 2017

تجتمع اللجنة المذكورة بمقر المجلس القضائي بعد استدعائها من قبل رئيسها 15 يوما على الأقل قبل موعد اجتماعها[57]، وقرارها عبارة عن إجراء إداري غير قابل للطعن"

ب-قائمة المحلفين الإضافيين (الاحتياطيين)

بالإضافة إلى القائمة الأصلية تعد اللجنة أيضا كشفا خاصا باثني عشر ملفا (12) إضافيا يختارون من بين مواطني دائرة اختصاص محكمة الجنايات، ويتم إعداده ويودع لدى كتابة الضبط طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 264 من ق.إ.ج. غير أنه إذا تبين أن محلفا مسجلا في القائمة الأصلية وسجل كذلك في القائمة الاحتياطية فالحكم باطل، لأنه بعد خرقا للإجراءات ويعيب الحكم[58].

ثانيا: إعداد قائمة محلفي الدورة

قبل افتتاح دورة محكمة الجنايات الابتدائية أو الاستئنافية بعشرة (10)أيام على الأقل، يسحب الرئيس المجلس القضائي في جلسة علنية عن طريق القرعة من القائمة السنوية أسماء التي عشر (12) من المساعدين المحلفين لتلك الدورة بالنسبة لكل من محكمة الجنايات الابتدائية و الاستئنافية.

ويسحب فضلا عن ذلك، أسماء أربعة (4) من المحلفين الاحتياطيين بالتسمية لمحكمة الجنايات الابتدائية ونفس العدد بالنسبة لمحكمة الجنايات الاستئنافية من القائمة الخاصة بكل منهما. وهذا لسد النقص عند حدوث طارئ لأحمد المحلفين الأصليين.

وبعد هذه العملية يأتي دور النائب العام تبليغ المتهم والمخالفين بقائمة مخلفي الدورة، وهو ما سوف تتطرق إليه في المطلب الموالي.

[57]المادة264 من القانون 17-07 المرجع السابق.
[58]انظر قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 05 ماي 1992، ملف رقم 100067.

المطلب الثاني: تشكيل محلفي الحكم

بعد إعداد قائمة المدورة فإنه يقع على عاتق النيابة العامة تبليغ كل من المحلف والمتهم بقائمة المحلفين المعنيين بالدورة، وذلك لكي يتسنى للمتهم ممارسة حقه في رد المحلفين.

الفرع الأول: تبليغ قائمة المحلفين

1 للمحلف: من جدول الدورة الخاص به، قبل افتتاح المدورة الجنائية بثمانية أيام على الأقل، ويذكر في التبليغ تنبيها بالحضور في اليوم والساعة المحددين للجلسة، وإلا طبقت عليه عقوبات جزائية، وإذا لم يمكن التبليغ لشخص في موطنه ولرئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يتعين عليه إحاطته علما بتعيينه محلفا.[59]

2 للمتهم: ومن جهة أخرى يبلغ النائب العام للمتهم قائمة محلفي الدورة في موعد لا يتجاوز يومين قبل افتتاح المرافعات في المرحلة الابتدائية أو الاستئنافية[60] بواسطة أعوان الضبطية القضائية ، أو بواسطة أعوان مصلحة التبليغ والتنفيذ المحضرين القضائيين أو بواسطة إدارة السجن ، أو بأية طريقة قانونية أخرى كما يكون هذا التبليغ صحيحا إذا حصل يوم الجلسة دون اعتراض من المتهم، وفي هذه الحالة فإن المناداة على أسماء المحلفين في حضوره عند بداية المرافعات بعد بمثابة تبليغ له.[61]

ويجب أن تتضمن ورقة التبليغ أسماء وألقاب وأعمار ، ومهنة ومحل إقامة كل محلف ، حتى يتاح له ممارسة حقه في رد المحلفين ، ويترتب على إغفال هذا الإجراء أو عدم استيفائه لتلك الشروط بطلان الإجراءات التالية له إذ يتصل بسلامة تشكيل المحكمة الجنائية، إلا أنه لا محل للحكم بالبطلان إذا كان المتهم فقد عرف رغم ذلك المحلفين تماما وكان بوسعه طلب ردهم، ويجوز للمتهم ومحاميه أن يثور دفعا بعدم مراعاة إجراءات التبليغ

---

[59] المادة 276 من قانون الإجراءات الجزائية

[60] المادة 275 من قانون الإجراءات الجزائية

[61] علي جرود، الموسوعة في الإجراءات الجزائية المجلد الثالث في المحاكمة الجزال، 2006، من 136.

أمام نفس المحكمة قبل الشروع في مناقشة الموضوع ، غير أنه إذا لم يثبت أن المتهم أو محاميه قد سبق وأثاره واحتج به أمام محكمة الجنايات فإن حقه في الدفع بعدم احترام

إجراء تبليغه قائمة المحلفين ليتمكن من استعمال حقه في رد المحلفين أثناء الجلسة سيسقط حتما .

وفي جميع الأحوال يمكن للمتهم التنازل عن هذا الحق في كل وقت مادام الأمر يتعلق بحقوق دفاعه كما يعتبر سكوته عن استعمال أي حق محمول له قانونا بمثابة تنازل عنه، لا يمكن له إثارته بعد ذلك كوجه للطعن بالنقض أمام المحكمة العليا

أما مصاريف المحلفين تتحملها الخزينة العامة وفقا للقانون، ويمكن أن يحكم بها على المتهم في إطار المصاريف القضائية إذا كان قد وقعت إدانته بالجريمة المنسوبة إليه.

الفرع الثاني: رد المحلفين

ومن المعلوم أن أساس الأحكام القضائية هو اطمئنان الخصوم إلى القضاة، فإذا قام سبب من الأسباب التي تمس بهذا الاطمئنان تعين على القاضي التنحي أو يكون للخصوم الحمل في رده، والرد هو إجراء يطلب فيه الخصم إبعاد قاض أو أكثر، واستبداله بآخر للشك في تحيزه لأحد أطراف الدعوى[62].

تنعقد محكمة الجنايات في اليوم المحدد لكل قضية وتستحضر المتهم أمامها، وبعد التأكد من حضور المتهم وممن وجود الهمام يساعده، يأمر الرئيس أمين الضبط بالنداء على المعلقين الأصليين والاحتياطيين، يجب أن يكون عدد الحاضرين منهم 12 وهو النصاب القانوني، فإذا نقص هذا العدد توجب إكماله من قائمة المختلفون الاحتياطيين بموجب حكم مسبب وفقا للمادة 282 من ق.إ.ج،وإصدار حكم استبدال الأصلي والإضافي من الأمور

[62] زليخة التجاني، نظام الإجراءات، المرجع السابق، ص 120

الجوهرية يترتب عن الإخلال بما بطلان الإجراءات قد لا يتوفر النصاب القانوني (12) رغم وجود المحلفين الاحتياطيين، في هذه الحالة يتم اللجوء إلى قائمة محلفي المدينة الإضافيين المشار إليهم في المادة 265، عن طريق إجراء قرعة استكمال العدد المطلوب، وتحرر عن ذلك محضر. ومن جهة أخرى تشطب المحكمة كل محلف لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة أو ليست ليه الأهلية المطلوبة، أو كان في حالة تعارض مع وظيفية التليف، وهي أمور تتعلق بالنظام العام يجوز إثارتها في أي وقت.[63]

1_ الرد في حالة وجود متهم واحدة بعد إتمام النصاب ويقوم الرئيس بوضع أسماء المحلفين المعنيين بالمشاركة في الحكم و المسجلة أسماؤهم في قصاصات ورقية داخل صندوق لبدء عملية القرعة لاختيار محلفي الحكم ، يتوجه الرئيس إلى المتهم وينبهه بأنه يشرع في عملية القرعة لاستخراج أسماء المعلقين الذين يتقاضون، وبالتالي يذكره بمحتوى المادة 284/03 من ق.إ.ج التي تمنحه الحق في رد ثلاثية منهم، وللنائب العام الحلق أيضا في رد اثنين منهم.[64]

و يطلب من المتهم إن أراد أن يمارس حق الرد مباشرة أم عن طريق محاميه، ويكون الرد يغير إبداء أسباب طبقا لما ورد في الفقرة 3 و4 من المادة 284 ق.ا.ج .

2 الرد في حالة وجود عدة متهمين: إذا تعدد المتهمون يجوز لهم الاتفاق على رد ثلاثة محلفين ، وإذا لم يتفقوا باشروا حق الرد منفردين، بحيث لا يتعدى عدد المردودين ما هو مقرر لمتهم واحد. و يقوم الرئيس بإجراء قرعة كالأتي:

[63] مختار سيدهم ، من الاجتهاد القضائي للغرفة الجنائية بالمحكمة العليا: محاضرات وقرارات، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2017، ص ص 94-95

[64] فؤاد حجري المحاكمة الجنايات ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، من 19

-إذا كان عدد المتهمين ثلاثية تحرى القرعة حول من يكون له الحق في الرد أولا، ثم ممن يليه، على أن يكون لكل منهم الحمل في رد محلف واحد فقط، فإذا تم تشكيل المحكمة قبل أن يصل دور أحدهم سقط حقه.

-إذا كان عدد المتهمين اثنين تحرى القرعة حول من يكون له حق الرد أولا فإن استعمل الثاني حقه، جاز للأول أن يستعمل حق رد الثالث.

-إذا كان عدد المتهمين أكثر من ثلاثة تحرى القرعة بالنسبة لثلاثة فقط تطبق عليهم القاعدة الأولى دون أن يكون لباقي حق الرد حتى ولو لم يستعمل الذين ظهرت أسماؤهم في القرعة حقهم.[65]

و إلى جانب المتهم فان القانون أعطى للنيابة العامة الحمل في رد اثنين من المحلفين (المادة 284/3 ق.إ.ج) وإذا لم يمكنها الرئيس من ذلك فإن من حمل عضو النيابة العامة أن يطلب إشهادا بذلك، ومن ثم الطعن بالنقض في الحكم لمخالفته إجراء جوهري.[66]

و يتم استعمال حق الرد سواء بالنسبة للمتهم أو النيابة العامة قبل صعود المحلف إلى المنصة، فإذا جلس رفقة القضاة فإن ذلك يعني موافقة ولا يجوز رده في هذه المرحلة.

أداء المحلف اليمين

بعد انتهاء المحكمة من عملية رد المخلفين، يقوم الرئيس بدعوة المحلفين الأربعة الذين سحبت أسماؤهم إلى أداء اليمين القانونية الوارد نصها في المادة 284 من قانون الإجراءات الجزائية، والتي جاءت صياغتها كما يلي: " **تقسمون بالله وتتعهدون أمامه و أمام الناس بأن تمحصوا بالاهتمام البالغ غاية الدقة ما يقع من دلائل اتقام على عاتق فلان يذكر اسم المتهم)، و ألا تبخسوه حقوقه أو تخونوا عهود المجتمع الذي يتهمه و ألا تخابروا أحدا ريثما تصدرون قراركم، وألا يستمعوا إلى صوت الحقد أو الحب أو الخوف أو الميل،**

[65] مختار سيدهم ، المرجع السابق، ص 95-96
[66] زليخة التجاني، المرجع السابق ،ص 177

وأن تصدروا قراركم حسبما يستبين من الدلائل و وسائل الدفاع و حسبما يرتضيه ضميركم و يقتضيه اقتناعه الشخصي بغير تحيز و الحزم الجدير بالرجل النزيه الحر، و بأن تحفظوا سر المداولات حتى بعد انقضاء مهامكم."

وقد جرت العادة أن يقوم رئيس محكمة الجنايات بتلاوة نص القسم وهو إجراء جوهري، ليطلب بعد ذلك من المخلف الأول رفع يده اليمنى ويقول: " أقسم بالله"، ويليه المحلف الثاني بنفس الشيء ثم المحلف الثالث، ثم الرابع، دون أن تكون هناك حاجة إلى ترديد صيغة اليمين كاملة، وجدير بالذكر أن المعلقين الاحتياطيين المختارين وفقا للمادة 259/1 من ق.ا.ج يؤدون اليمين في نفس الوقت مع المحلفين الجالسين في المنصة.

وبذلك تشهد المحكمة على لسان رئيسها بصحة أداء اليمين المؤدى من قبل المحلفين. وعندئذ يعلن الرئيس عن تشكيل المحكمة الجنائية تشكيلا قانونيا، وتحرر محضر يتضمن الإشهاد باكتمال التشكيلة القانونية لهيئة محكمة الجنايات يسمى "المحضر القرعة "الذي يرفق بملف الدعوى[67].

المبحث الثاني: دور المحلفين في إصدار القرار الصادر عن محكمة الجنايات

تميز الإجراءات أمام محاكم الجنايات بطولها وشكلياتها المتعددة، والتي يترتب على الإخلال بالكثير منها بطلان الحكم، ويفسر ذلك بأن تلك المحاكم تفصل في أخطر الجرائم وتقضي بأقصى العقوبات، ولأن المحاكمة من أهم مراحل الدعوى العمومية ، وذلك لكونها المرحلة النهائية والحاسمة التي تسبق إصدار الحكم الذي يتقرر عليه مصور المتهم ، سواء بإثبات براءته أو إدانته ، ولهذا فقد خص المشرع مرحلة المحاكمة أمام محكمة الجنايات بجملة من الإجراءات جعلها ضمانات تكفل في هذه المحاكمة أن تكون المحققة للعدالة ومطابقة للقانون.

[67] عبد العزيز المرجع السابق ص 70

المطلب الأول: مراجعة قائمة المحلفين

من الممكن أن يقع طارئ لأحمد المحلفين الأصليين يمنعه من مواصلة مهامه خلال المحاكمة الجنائية مما يستوجب تعويضه بمحلف آخر لضمان سير الإجراءات أمام محكمة الجنايات وعدم تعطيلها، لذلك أوجب المشرع ضرورة إجراء قرعة لمحلفين احتياطيين الاستخلاف المحلفين الغاليين، وفي نفس الوقت وضع المشرع الجزائري عقوبات جزائية للمحلف المتخلف عن الحضور للجلسات الجنائية أو انسحب قبل إنهاء مهامه.

الفرع الأول: استخلاف المحلفين

لقد ورد في نص المادة 259 من ق.إ.ج على أنه يجوز لرجال القضاء المدعوين تشكيل هيئة الحكم بمحكمة الجنايات، أن يصدروا قبل إجراء اختيار المحلفين بطريق القرعة من الجدول الخاص بهم حكما يقضي بتعيين واحمد أو أكثر من رجال القضاء كمساعدين إضافيين، و بتقرير إجراء القرعة الواحد أو أكثر من المحلفين الإضافيين لحضور المرافعات. وهؤلاء القضاة و المحلفون يحضرون ويكملون هيئة محكمة الجنايات في حالة وجود ممانع لدى الأعضاء الأصليين، ولابد أن يكون ذلك بموجب تقرير سبب من رئيس المحكمة.[68]

فبعد دخول القضاة قاعة الجلسات وافتتاح المدورة من طرف الرئيس في المكان واليوم والساعة المعينين، يقوم كاتب الجلسة بالمناداة على مخلفي الدورة الواردة أسمائهم في الكشوف المعدة وفقا للمادة 266من ق.إ.رج، ثم يفصل أعضاء المحكمة في أمر المحلفين الغاليين طبقا للمادة 280 من ق.إ.ج، وإذا وجد بين المحلفين الحاضرين من لم يستوفي

[68] سعد عبد العزيز، مرجع سابق، ص40

الشروط السابقة الذكر، أو كان في حالة تعارض، أو في حالة عدم أهلية، أو في حالة وجود محلفين متوفون، يأمر الرئيس والقضاة أعضاء المحكمة بشطب أسمائهم من الكشف[69].

بعد استطلاع رأي النيابة العامة، وسنتطرق لكل حمالات غياب المحلف عن جلسة المحاكمة كالتالي:

1 غياب المخلف غير المبرر إذا تغيب المحلف عن الجلسة يطلب من النائب العام أن يقدم التماسا عن ذلك، وفي غالب الأمر يتقدم بطلب عقوبة الغرامة النافذة لكل محلف غائب عن الجلسة بدون إذن مسبق.

بعد ذلك يتداول في هذا ويصدر الحكم، ويتم طبعه ونشره على عاتق المحكوم عليه، كما يحكم عليه بجميع المصاريف القضائية.

وتأمر المحكمة يسحب اسم المحلف الغالب من قائمة المخالفين لهذه الجلسة ويدمج اسمه من جديد في عملية القرعة الموالية.

2 غياب مؤقت مبرر إذا تقدم المحلف أمام المحكمة بنفسه مباشرة أو عن طريق أحمد أهاليه بشهادة طبية تثبت مرضه، تأمر المحكمة بترخيصه للغياب ويسحب اسمه من قائمة المحلفين لهذه الجلسة، ويدمج اسمه في عملية القرعة الموالية.

3 غياب دائم بسبب عاهة أو وفاة يمكن للمكلف أن يصاب بعاهة تمنعه من المشاركة في تشكيلة محكمة الجنايات، أو أن يتوق؛ في كلا الحالتين تأمير الحكمية بشطب غالي اسمه من قائمة المحلفين طبقا لنص المادة 181 من قانون الإجراءات الجزائية.

[69] الهاشمي بن عبد السلام، ضمانات اللهم أمام محكمة الجنايات أطروحة قبل الشهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلومالإدارية جامعة الجزائية بن عكنون 2005/2006، ص 30-31

تتم معاينة حدوث المانع بأمر مسبب من رئيس المحكمة قبل استخلاف المحلف الذي وقع له طارئ يمنعه من مواصلة مهامه يكون استبدال المحلفين حسب ترتيب المحلفين الإضافيين في القرعة، حيث أنه إذا قام رئيس محكمة الجنايات باستخلاف المحلف الناقص بمحلف إضافي دون أن يراعي ترتيب قيد الأسماء المقرر عنه، ودون أن يقدم أي مبرر عن ذلك يكون قد خرق الإجراءات وعرض الحكم الصادر للبطلان.

حيث أن قاعدة الاستخلاف المقررة بالمادة 281 من قانون الإجراءات الجزائية إجراء جوهري يترتب على عدم مراعاته البطلان، ومتى كان ذلك فان الوجه مؤسس وينجر عنه الطعن[70] ويؤدي المحلفين الاحتياطيين اليمين في نفس الوقت مع الجالسين في المنصة، وكل تعديل يطرأ على كشف المحلفين وجب تبليغه للمتهم بمعرفة كاتب الضبط قبل يوم الجلسة، أما أثناء الجلسة فيتم ذلك بواسطة الرئيس، مع ضرورة التنويه إلى ذلك في محضر المرافعات.[71]

من المقرر قانونا أنه إذا اكتملت تشكيلة المحكمة قانونا، لا يجوز استبدال أي عضو فيها بأخر إلا إذا حصل له مانع يمنعه من المشاركة في هيئة الحكم التعلق أمر تشكيل المحكمة بالنظام العام، فان القضاء بما يخالف هذا المبدأ بعد خرقا وإخلالا بيانات جوهرية في الإجراءات، وعليه؛ إذا استبدل محلف بأخر دون وجود مانع يمنعه من المشاركة في هيئة المحكم، يجعل هذا الشك يحوم حول قانونية تشكيل المحكمة.

وخلاصة ما تقدم أنه ينبغي على الرئيس والقضاة المشكلين لمحكمة الجنايات أن يختاطوا لكل ما يمكن أن يحدث للقضاة والمحلفين، وإجراء القرعة لاختيار محلفين إضافيين تكون مهمتهم حضور الجلسات من أولها لآخرها ليستطيعوا مواصلة الجلسة في حالة حصول مانع لمخلف أو أكثر من مخلفي الحكم، وذلك ربما للوقت ولضمان حسن سير الجلسة.

---

[70] نبيل الصقر، المرجع السابق، ص123-124

[71] علي جروه، المرجع السابق، ص137

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية للمحلفين

يفصل الرئيس في وضعية المحلفين الغالبين بعد مشاورة القضاة أعضاء المحكمة، وأخذ رأي النيابة العامية تطبيقا لمقتضيات المادة 280 من قانون الإجراءات الجزائية. وعلية فإذا تخلف أحمد المحلفين عن الحضور دون عذر مشروع بالرغم من التبليغ الصحيح أو كان قد حضر ثم انسحب دون إذن من الرئيس عوقب طبقا للمادة 280 من ق ارج بغرامة

من 5،000دج إلى 10,000دج .

وقد كانت الغرامة محددة من 100 إلى 500 دج، ولكن بموجب القانون 06_23 تقرر رفعها من 600 إلى 12000 دج حسب المادة 467 مكرر 1 من قانون العقوبات، ليحددها القانون17_07 من 5000 إلى 10000 دج كما سبيل ذكرنا، والحكم الذي يصدر على المحلف المتغيب ضمن هذه الشروط، يجب أن يكون مسببا و واضح الأسباب.

إذا تمت عقوبة المحلف الغالب عن الجلسة بدون عذر له الحق في المعارضة ضد هذا المحكم الغيابي طبقا للقانون، ويقوم عند ذلك بتقديم مبررات غيابه في الجلسة الموالية، و يطلب من النيابة العامة تقديم التماس مائها، ثم يصدر حكم إلغاء الحكم الصادر ضده غيابها مع اعتبار هذا الأخير كأنه لم يكن وتفصل في ذلك دون إشراك المعلقين[72].

المطلب الثاني: مشاركة المحلفين في إصدار الأحكام الجزائية

عند الانتهاء من التحقيق في الجلسة تسمع طلبات المدعي المدني أو محاميه، وطلبات النيابة العامة، ويعرض المحامي والمتهم أوجه الدفاع، حيث يجوز للمدعي المدني والنيابة العامة الرد عليها، غير أن الكلمة الأخيرة ترجع دائما للمتهم ومحاميه، حسب نص المادة 304 من ق.إ.ج.بعد الانتهاء من التحقيق وسماع طلبات و دفوع الخصوم يقرر الرئيس

[72]التجاني، نظام الإجراءات المرجع السابق من 173

إقفال باب المرافعات، ثم يتلو في قاعة الجلسة الأسئلة الموضوعة، وتنسحب بعد ذلك المحكمة إلى غرفة المداولات ثم النطق بالحكم.

الفرع الأول: طرح الأسئلة

إن ورقة الأسئلة . هي ورقة أساسية و رحمية في الدعوى الجنائية، فهي ليست ورقة عادية ضمن أوراق ملف الدعوى، بل إنها ذات قيمة البانية متميزة، تأخذ قيمتها من كونها جزء من الحكم، ومكملا له، وقد كانت تعتبر المرجع الأساسي في عملية تأسيس أحكام محكمة الجنايات، بحيث ما يصيبها من عيب يصيب الحكم ويؤثر فيه، قبل أن يستحدث المشرع ورقة خاصة بتسبيب الأحكام، ويجب أن توقع ورقة الأسئلة من طرف رئيس الجلسة و المحلف الأول، وان لم يستطع التوقيع عليها يوقع عليها المحلف الذي بعده، وإغفال توقيعه، أو توقيع أحدهما يعرض كل من ورقة الأسئلة والحكم المبني عليها للنقض، الأن توقيع المحلف الأول على قرار المحكمة المسجل بذيل ورقة الأسئلة حال انعقاد الجلسة إجراء جوهري يتعلق بالنظام العام، و إغفاله يترتب عليه البطلان المطلق[73]

نصت المادة 287 بموجب القانون 17-07 المؤرخ في 27/03/2017 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية على أنه يجوز لأعضاء المحكمة بواسطة الرئيس توجيه أسئلة لكل شخص يتم سماعه، ولا يجوز لهم إظهار رأيهم، وقد كانت مقتصرة في طرح الأسئلة على المتهم و الشهود، إلى جانب سماع صوت هيئة الدفاع التي طالما طالبت بحقها في طرح الأسئلة مباشرة في الجلسة على المتهمين و الشهود، ليستجاب لها من خلال نص المادة 288 من القانون 17-07 التي تقول: " يجوز لممثل النيابة العامة وكذلك دفاع للمتهم أو

[73]كهينة حواسين إجراءات سير الدعوى أمام محكمة الجنايات مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص جامعة عبد الرحمان مربية بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص 2012 2013، ص 40

الطرف المدني توجيه الأسئلة مباشرة إلى كل شخص يتم سماعه في الجلسة بعد إذن الرئيس وتحت رقابته، الذي له أن يأمر بسحب السؤال أو عدم الإجابة عنه[74].

وتحضر المحلفون الأصليون و الإحتياطيون في الجلسة، أو جميع الجلسات، ومتابعة سيرها والمرافعات فيها طبقا للمادتين 258–1259 من ق.إ.ج، ويفرض القانون على المحلف أن يتابع المرافعات باهتمام وحياد، وعدم الاتصال بالآخرين خلال المرافعات أو أثناء توقفها، خوفا من التأثير في المخلفين الآخرين، وحفاظا على عدم التأثير فيهم من طرف الآخرين.

الفرع الثاني: سرية المداولة بين القضاة والمحلفين

بعد الانتهاء من المناقشة وطرح الأسئلة، تنسحب المحكمة للمداولة، والمداولة هي الإجراء الذي تتخذه المحكمة بعد ختام المحاكمة وقبل إصدارها الحكم، بموجبها يقوم قضاة المحكمة والتشاور، وتبادل الرأي فيما بينهم سرا، بهدف التوصل إلى تطبيق القانون الأنسب على وقائع الدعوى. وتعد المداولة ضمانة مرحلة التحضير لميلاد حكم جديد وهي شرط للتكوين الداخلي لاقتناع المحكمة.[75]

وقبل ذلك يأمر الرئيس رئيس الخدمة المكلف بالمحافظة على النظام العام بإخراج المتهم المحبوس من القاعة. فإذا كان مفرجا عنه ومتابعا بجناية يبقى في القاعة تحت المراقبة، ولا يغادرها حتى صدور الحكم، حراسة المنافذ المؤدية إلى غرفة المداولات، حتى لا يتسنى لأحد أن ينفذ إليهما لأي سبب من الأسباب دون إذن الرئيس وفي الأخير يعلن الرئيس عن رفع الجلسة وتنسحب المحكمة إلى غرفة المداولات (المادة 308 من ق .إ.ج).

كما يشترط أن يشترك في المداولة جميع أعضاء هيئة المحكم و يجب أن تتم المداولة فيما بينهم بسرية تامة، حتى يكون القضاة أكثر حرية، ولا يطلع الجمهور على الخلاف بينهم،

[74] فريدة بن يونس، إصلاح محكمة الجنايات على ضوء القانون 17_107، الرجع السابق، من 114
[75] زليخة التجاني، نظام الإجراءات المرجع السابق ص 173

مما ينال من هيبة القضاء يتداول أعضاء محكمة الجنايات الابتدائية، وبعدها يأخذون الأصوات في أوراق تصويت سرية، بواسطة الاختراع على حدة عن كل سؤال من الأسئلة الموضوعة، وعن الظروف المخففة التي يلتزم الرئيس بطرحها، عندما تكون قد ثبتت إدانة المتهم، وتعد في صالح المتهم أوراق التصويت البيضاء، أو التي تقرر أغلبية الأعضاء بطلانها، وتصدر جميع الأحكام بالأغلبية (المادة 309 من ق.ا.ج)

بعد المداولة في الجانب الجزائي، تستأنف الجلسة ويتلو الرئيس بصورة علانية الإجابات على جميع الأسئلة التي طرحت على هيئة المحكمة، والتي تمت الإجابة عليها بالأغلبية بنعم أو لا، ثم ينطق بالعقوبة مع ذكر النصوص القانونية في حالة الإدانة أو البراءة، ويفرج عن المتهم في الحين ما لم يكن محبوسا السبب آخر في حالة البراءة. و ينبه الرئيس للمتهم في حالة الإدانة أن له مدة 10 أيام للطعن في الحكم الصادر ضده بالاستئناف[76]، وفي حالة الفصل على مستوى محكمة الجنايات الاستئنافية، فله مهلة 8 أيام منذ اليوم الموالي للنطق بالحكم للطعن فيه بالنقض، وتنتهي بذلك الدعوى العمومية وترفع الجلسة

وهناك حالات تصدر فيها محكمة الجنايات أحكامها دون حضور المحلفين متمثلة في:

1_ تصدر محكمة الجنايات حكمها في التهمة بغير حضور المخالفين لما يكون المتهم غالبا عن الجلسة، حيث أن مشاركة المحلفين في الحكم يعتبر خرقا لقاعدة جوهرية في الإجراءات. وهذا ما نصت عليه المادة 317 و المادة 318 من قانون الإجراءات الجزائية 0717، و في جميع الأحوال تصدر المحكمة حكمها على المتهم المتخلف عن الحضور بعد محاكمة المتهمين الحاضرين.

–2 وبعد أن تفصل المحكمة في الدعوى العمومية بإدانة المتهم، يطلب الرئيس من المخلفين الانسحاب من التشكيلة، ويفتح الجلسة للنظر في الطلبات المدنية المقدمة سواء

[76] على شملال، الجديد في شرح قانون الإجراءات الجزائية، دار قوم الجزائي 2017، في 196.

من المدعي المدني ضد المتهم، أو من المتهم المحكوم براءته ضد المدعي المدني، وتسمع أقوال النيابة العامة وأطراف الدعوى. و يجوز للمحكمة بدون حضور المحلفين أن تأمر من تلقاء نفسها أو يطلب ممن له مصلحة، يرد الأشياء المضبوطة تحت يد القضاء.

3-تبت كذلك محكمة الجنايات دون إشراك المتخلفين في جميع المسائل العارضة، بعد سماع أقوال النيابة العامة، وأطراف الدعوى أو محاميهم، ولا يجوز أن تمس الأحكام الصادرة في هذا الشأن بالموضوع. كانت محكمة الجنايات في فرنسا منذ إنشائها سنة 1791 تقضي بموجب الاقتناع الشخصي لمحلفيها الذين يتداولون وحدهم دون القضاة المحترفين، ثم في حالة الإدانة عدد القضاة المحترفون العقوبة المناسبة حتى سنة 1941 التاريخ الذي صارت فيه المداولة مشاركة بين القضاة والمخلفين سواء حول الإدانة أو العقوبة[77].

الفرع الثالث: أساس الاقتناع الشخصي للقضاة و للمحلفين

وهو ما أقره المشرع الجزائري حيث نصت المادة 307 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أنه لا يطلب من القضاة والمحلفين أن يقدموا حسابا عن الوسائل التي بما قد وصلوا إلى تكوين اقتناعه، ولا يرسم لهم قواعد بما يتعين عليهم أن يخضعوا لها على الأخص تقدير تمام أو كفاية دليل مما، ولكنه يأمرهم أن يسألوا أنفسهم في صمت وتدير، وأن يبحثوا بإخلاص ضمائرهم في أي تأثير قد أحدثته في إدراكهم الأدلة المسندة إلى المتهم وأوجه الدفاع عنها، ولم يضع لهم القانون سوى هذا السؤال الذي يتضمن كل نطاق واجباتهم: هل لديكم اقتناع شخصي؟.

يتكون من نص المادة 307 ق.إ.ج أن القاضي في محكمة الجنايات تحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حرية، وتخضع كل الأدلة في تقديرها لاطمئنان

[77] مختار سيدهم، المرجع السابق، ص 91

القاضي الذي يأخذ منها ما يستريح إليه وجدانه منها، ويستبعد ما لا يستريح إليه منها، دون أن يكون ملزما ببيان الأدلة التي بني عليها عقيدته في الدعوى، وهذه القاعدة مستمدة من نظام المحلفين في أساسه، نظرا لاختياره من بين رجال لا صلة لهم بالقانون، وبالتالي بأساليب تسبيب ما امتنعوا به من إدانة أو براءة. وما يمكن أن تلاحظه بشأن ملف الدعوى، هو أن المحلفين بعيدين كل البعد عن الملف. وعن المحاضر إجراءات التحقيق، ولا يطلعون على المحلف لا قيل الجلسة ولا بعدها، ومن ثم فإن تكوين اقتناعه الشخصي بالاعتماد على ملف القضية غير وارد، وإنما يؤسسون اقتناعها على ما يسمعونه أثناء جلسة المرافعات خلال استجواب المتهم ومرافعات كل من النيابة العامة والدفاع؛ حيث يقوم المحلفون بإفراغ امتناعهم ورأيهم حول قضية معينة ضمن أسئلة موضوعة بشكل بسيط من خلال ما دار فيها من مناقشات عن طريق الإجابة عنها، وهي بذلك عملية سهلة لا تحتاج إلى مجهود خارق من قبلهم، وعليه بوجود نظام الأسئلة مرهون بوجود نظام المحلفين الشعبيين، إذ يعتبر النظام الأنسب لهذا النوع من التشكيلات.

وتكون مرفقة بورقة التسبيب الملحقة بورقة الأسئلة والمستحدثة بموجب القانون 17-07، الذي أخير بإلزامية تسبيب أحكام محكمة الجنايات من قبل رئيس محكمة الجنايات أو من يفوضه من القضاة المساعدين حيث يعمل تسبيب الأحكام الجزائية على تحقيق نوع من التوازن بين الحرية في الاقتناع من جهة، وبين التحكم والتعسف الذي قد ينجر عنه من جهة أخرى، ومما لا شك فيه أن إلزامية التسبيب التي فرضها القانون تسمح بالكشف عن المحلفين مضمون الاقتناع الموضوعي للقاضي الجزائي[78].

فإذا لم يكن بالإمكان وضع ورقة التسبيب في ذات الوقت مع ورقة الأسئلة نظرا لتعقيدات القضية، توضع هذه الورقة لدى أمانة الضبط في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ النطق بالحكم.

[78] عبد السلام بحالة تسبب الأحكام الجزائية أو الضمان عدد الصف، هيئة العلوم الإنسانية العدد اللد كلية الحقوق، جامعة قسنطينة ان الجزائر، 2014-، ص398.

خلاصة الفصل:

عمل المشرع الجزائري من خلال تعديل قانونا الإجراءات الجزائية بموجب قانون رقم 17-07 على ترقية ضمانات المحاكمة وإرساء دعائمها تماشيا مع المبادئ الدستورية المكرسة بصفة خاصة في التعديل الدستوري 2016، مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، ودعم ذلك بصفة خاصة بتكريس مبدأ التقاضي على درجتين في الجنايات وذلك من خلال استحداث محكمة الجنيات الاستئنافية كدرجة ثانية للتقاضي وتدعيما للحقوق والحريات، وأيضا بإضفاء الطابع الشعبي على تشكيل محاكم الجنايات، الأمر الذي حقق نوعا من الارتقاء بديمقراطية العدالة التي تجسدت بمضاعفته لعدد المحلفين.

وتطرقنا على القواعد المتبعة فِي تشكيل المُحَلفِين ووظيفتهم وحدود دورهم فِي التشريع الجزائري، إذ قام المشرع الجزائري بتعزيز العنصر الشعبي في تشكيلة محكمة الجنايات من خلال جعل أغلبية الأعضاء لمحكمة الجنايات من المحلفين الذين يعبرون عن ضمير الشعب ويصدرون الحكم باسمه.

بحيث تم أعادة ترجيح كفة المحلفين من خلال رفع عددهم من محلفين اثنان إلى أربعة محلفين وذلك لضمان المشاركة الفعلية لهم في جهاز القضاء وإعطاء محكمة الجنايات الطابع الشعبي ذلك بما يتوافق و إسمها المتمثل في المحكمة الشعبية , وهذا الترجيح في كفة المحلفين جاء على حساب القضاة المهنيين , الشيء الذي جعل من محكمة الجنايات تصدر أحكامها تعبيرا عن اراده الشعب.

خاتمة

خاتمة :

إن خلاصة القول ومحصل الدراسة التي حاولنا من خلالها استيعاب بعض المفاهيم المتعلقة بنظام المحلفين وصولا إلى تفصيل جوانب الموضوع ارتأينا في الأخير إلى استخلاص بعض النتائج والملاحظات حول موضوع نظام المحلفين في التشريع الجزائري ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

تتميز تشكيلة محكمة الجنايات بوجود قضاة شعبيين يعرفون بالمحلفين إلى جانب القضاة المحترفين، والذين لم يشترط فيها المشرع شروط تتعلق بالتكوين القانوني ولا العلمي، فأدنى ما يشترط فيهم هو إلمامهم بالقراءة والكتابة رغم أنهم سيشاركون في إصدار أحكام تصل عقوبتها للإعدام، الأمر الذي أدى لظهور معارضين لهذا النظام إلى جانب المؤيدين له.

إن القانون 17-107 المعدل والمتمم للأمر 66-155 كانت له إيجابيات خاصة ما تعلق بتعزيز العنصر الشعبي في تشكيلة محكمة الجنايات، وذلك برفع عدد المحلفين إلى أربعة مقابل ثلاثة قضاة محترفين، مما يجعل الأغلبية للعنصر الشعبي (المحلفين)، وبذلك تكون محكمة الجنايات جديرة بتسمية المحكمة الشعبية وأحكامها تعبيرا عن ارادة الشعب التي تصدر باسمه. تفصل محكمة الجنايات في الدعوى العمومية بحضور المحلفين، لكن عند الفصل في الدعوى المدنية التبعية فإن رئيس محكمة الجنايات يأمر بانسحاب المحلفين من التشكيلة ليفتتح الجلسة للنظر في الطلبات المدنية، لأن الحكم فيها يخضع للتسبيب لا للتصويت.

وبالنظر إلى المشرع الجزائري نجد أنه قد وفق في كثير من التعديلات التي قام بها فهو دائما يراعي مصلحة كل الأطراف إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض النقائص التي يمكن تقديم اقتراحات لها، و التي تتمثل أساسا في:

خاتمة :

-إن شروط ممارسة وظيفة المحلف المنصوص عليها في المادة 261 شروط غير كافية للفصل في القضايا الجنائية بكل حزم و ثقة و استقلالية دون التحيز لرأي القضاة المحترفين الذين لهم ثقافة قانونية و تكوين علمي وخبرة طويلة في مجال القضاء.

– نقترح على المشرع الجزائري رفع مستوى المحلفين بشكل يمكنهم من متابعة المحاكمة و الفصل فيها رفقة القضاة على بينة من أمرهم كاشتراط مستوى علمي مقبول، و التجاوز عن شرط الإلمام بالقراءة و الكتابة الذي لا يتماشى و قيمة المهمة التي يؤدونها، ورفع السن المطلوبة في المحلف إلى 35 سنة على الأقل وهي من يفترض في صاحبها الوعي والحنكة.

-نقترح إجراء أيام مفتوحة على القضاء يخضع خلالها الأشخاص المختارون كمحلفين لتربص ميداني تمهيدا لمشاركتهم الفعلية في المحاكمة. . يستحسن أن يتم إستدعاء المحلف بوثيقة قانونية تعتبره في مهمة رسمية خلال الدورة الجنائية، مما يجعل غيابه عن عمله مبررا فيحتفظ بالتالي بكامل حقوقه المهنية، وقد يكون من المستحب جدا لو كان بالإمكان الحصول على الموافقة المسبقة للمحلف للمشاركة في المحاكمة لضمان عدم تهربه أو غيابه. لتفادي تراكم القضايا و إطالة الجلسات يفضل جعل دورات محكمة الجنايات أقل مما هي عليه حاليا أو ببساطة جعلها تنعقد كغيرها من المحاكم العادية الأخرى.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع:

1- أحمد شوقي الشلقاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

2 بوبشير محند أمقران النظام القضائي الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

3 جيلالي بغدادي الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية الجزء الأول، الطبعة الأولى، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2002.

4 جمال نجيمي ، قانون الإجراءات الجزائية على ضوء الاجتهاد القضائي، الجزء الثاني، دار هومه الجزائر 2017.

حسين طاهري، الموجز في شرح قانون الإجراءات الجزائية، الطبعة الثالثة، دار الخلدونية، الجزائر 2005

6- حمزة محمد أبو عيسى أصول المحاكمات الجزائية، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2017

-7- زليخة ،التجاني، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات دراسة مقارنة دار الهدى ، الجزائر ، 2015.

8- سعد عبد العزيز، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، دار هومه، الجزائر، 2012.

9- على جروه، الموسوعة في الإجراءات الجزائية المجلد الثالث في المحاكمة 2006.

10- علي شملال ، الجديد في شرح قانون الإجراءات الجزائية ، دار هومه ، الجزائر 2017.

11- عبد الله أوهايبية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري التحقيق النهائي – الجزء الثاني، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017-2018

12 فواد عبد المنعم، حكم الإسلام في القضاء الشعبي بحث مقارن – شركة الإسكندرية للطباعة والنشر، مصر، 1973.

13- فؤاد حجري، المحاكمة الجنائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

14-فهمي محمود شكري، موسوعة القضاء البريطاني ، مكتبة دار الثقافة، عمان،2004.

- محمد أبو شادي عبد الحليم، نظام المخلفين في التشريع الجنائي المقارن، الطبعة الرابعة، منشأة المعارف، مصر، 1980.

16- محمد حزيط ، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة ، الجزائر ، 2006.

17- مختار سيدهم، من الاجتهاد القضائي للغرفة الجنائية بالمحكمة العليا الجزائر 2017.

18- نبيل صقر الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا محكمة الجنايات الإجراءات، دار الهدى الجزائر 2013.

المقالات

1- أحسن بوسقيعة، مرافعة من أجل محكمة الجنايات محلفين أو بدونهم، يوم دراسي من أجل إصلاح محكمة الجنايات، مركز البحوث القانونية والقضائية، 03 أكتوبر 2010.

2- رمضان بورغدة جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830- 1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، جامعة قالمة، جانفي

.2009

3- عبد السلام بغانة، تسبيب الأحكام الجزائية أو الضمان ضد التعسف، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، جوان 2014.

4- فريدة بن يونس إصلاح نظام محكمة الجنايات على ضوء القانون 17-07، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

5- مختار سيدهم، إصلاح نظام محكمة الجنايات مجلة المحامي العدد ،29، منظمة المعلمين، سطيف، ديسمبر 2017

المذكرات والأطروحات:

1 - عبد العزيز منية، نظام الأسئلة أمام محكمة الجنايات، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء،

المدرسة العليا للقضاء وزارة العدل، الجزائر، الدفعة السادسة عشرة، 2005 - 2008

2- التجاني زليخة، خصوصية قرار محكمة الجنايات ، بحث لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2001.

3- مبروك ليندة، ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة رسالة مقدمة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2007.

4 الهاشمي بن عبد السلام ضمانات المتهم أمام محكمة الجنايات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2005-2006

5 – حواسين كهينة، إجراءات سير الدعوى أمام محكمة الجنايات ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم القانون الخاص، جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية، 2012،2013

6- محمد راكب ضمانات المثول أمام محكمة الجنايات مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق كلية الحقوق جامعة د. مولاي، سعيدة، 2015-2016

النصوص القانونية:

. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة جويلية 2015 للعدل والمتمم لاسيما بالقانون رقم 17-07 المؤرخ في 27 مارس 2017.

. القرار المؤرخ في 9 جويلية 2017 ، يحدد تشكيلة اللجنة المكلفة بإعداد قوائم المعلقين لمحاكم

الجنايات الابتدائية والاستئنافية، الجريدة الرسمية عدد 58 بتاريخ 15 أكتوبر 2017.

ملخص باللغة العربية

أولى المشرع الجزائري كغيره من التشريعات الأخرى مكانة للمتهم في المحاكمة الجنائية واهتمام خاص حينما كرس القواعد الأساسية لإجراء المحاكمة العادلة واحترام كرامة وحقوق الإنسان، وهذا ما نجده في آخر تعديل بموجب القانون 17/07 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، حيث ضاعف المشرع عدد المحلفين فضلا عن تحديد نطاق اختصاصاتهم بالتخلي عنهم في القضايا الإرهابية وغيرها من الجرائم.

ناهيك عن بروز بعض الأصوات الداعية لإلغائه تماما بحكم انه لا توجد جدية ومعايير ذات كفاءة لاختيارهم بالاعتماد على ثقافتهم ونزهاتهم، وأنهم غير قادرين على تحليل الوقائع والملابسات الجنائية خاصة مع تطور الإجرام والجناة، التي يصعب على القضاة المحترفين بما لهم من كفاءة وخبرة وتكوين مجاراة إجرامهم، فكيف سيتعامل معها المحلفون الذين غالبا ولنقص كفاءتهم وتجربتهم نجدهم خاضعين للقضاة النظاميين؟

فإما أن تكون الأغلبية للعنصر الشعبي، وتكون محكمة الجنايات جديرة بتسمية المحكمة الشعبية، وإما أن يحذف كليا وتصبح محكمة احترافيين تطبق القانون مثل المحاكم العادية .

وعلى ما سبق يمكن القول أن الآخذ بنظام المحلفين من قبل المشرع الجزائري في المحاكمة الجنائية يعتبر نقلة نوعية في إرساء الديمقراطية والمساهمة والرقابة الشعبية على أعمال السلطة القضائية، لكن توجب تفعيله عن طريق الاختيار الأحسن لشخص المحلف الذي يجب أن تتوفر فيه شروط المعرفة القانونية والحقوقية ، ولا يجب الاكتفاء بتعيينه من عامة الشعب كان يستعان بالقانونيين والحقوقيين من أساتذة جامعات وناشطين مدنيين بما لهم من خبرة ودراية قانونية تجعلهم في منأى عن التأثر بتوجه القضاة، وقادرين على المساهمة في صنع الحكم بما يكفل حقوق كل طرف ماثل أمام المحكمة.

الكلمات المفتاحية:

مساهمة المحلفين، العدالة الجنائية، محلفين القضاء الشعبين، حقوق وواجبات، التقاضي على درجتين، محكمة الجنايات

The Algerian legislature, like other legislation, gave the accused a place in the criminal trial, and gave special attention when he devoted the basic rules for conducting a fair trial and respecting human dignity and rights. Determine the scope of their jurisdiction by abandoning them in terrorist cases and other crimes.

Not to mention the emergence of some voices calling for its complete abolition by virtue of the fact that there are no serious and competent criteria for choosing

them based on their culture and their outings, and that they are unable to analyze criminal facts and circumstances, especially with the development of criminality and offenders, which makes it difficult for professional judges with their competence, experience and formation to keep up with their criminality. How will the jurors deal with it, who often, due to their lack of competence and experience, find them subject to the regular judges?
Either the majority is for the popular element, and the Criminal Court is worthy of being named the People's Court, or it is completely omitted and becomes a professional court that applies the law like regular courts.
Based on the above, it can be said that the introduction of the jury system by the Algerian legislator in the criminal trial is considered a quantum leap in the establishment of democracy, participation and popular control over the work of the judicial authority, but it must be activated through the best choice of the person of the juror who must meet the conditions of legal and human rights knowledge, and does not It should be sufficient to appoint him from among the general public. He used to seek the help of jurists and human rights activists, including university professors and civil activists, with their experience and legal knowledge that makes them unaffected by the judges' direction, and they are able to contribute to making the ruling in a way that guarantees the rights of each party appearing before the court.

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

الاهداء

كلمة الشكر

مقدمة .....أ-هـ

الفصل الاول: القواعد العامة لنظام المحلفين 6

تمهيد: 7

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي نظام المحلفين.....8

المطلب الاول: مفهوم نظام المحلفين.....8

الفرع الاول: تعريف نظام المحلفين.....8

الفرع الثاني: نشأة نظام المحلفين.....10

الفرع الثالث: تطور نظام المحلفين في الجزائر.....12

المطلب الثاني: خصوصية نظام المحلفين.....16

الفرع الاول: تمييز نظام المحلفين عن غيره من النظم المشابهة.....16

الفرع الثاني: أسس نظام المحلفين.....18

المبحث الثاني: المركز القانوني لنظام المحلفين.....21

المطلب الاول: تقييم نظام المحلفين.....21

الفرع الاول: أنصار نظام المحلفين.....21

الفرع الثاني: معارضي نظام المحلفين.....23

المطلب الثاني: حقوق وواجبات المحلفين.....25

الفرع الاول: الحقوق ذات الطبيعة الذهنية و المادية.....25

الفرع الثاني: واجبات المحلفين.....26

خلاصة الفصل 28

الفصل الثاني: احكام نظام المحلفين.....29

تمهيد 30

المبحث الاول: نطاق التقاضي وفقا لنظام المحلفين.....31

المطلب الاول: تكوين هيئة المحلفين.....31

الفرع الاول: شروط اختيار المحلفين 31
الفرع الثاني: إجراءات إعداد قائمة المحلفين..... 37
المطلب الثاني: تشكيل محلفي الحكم.....39
الفرع الاول: تبليغ قائمة المحلفين 39
الفرع الثاني: رد المحلفين..... 40
المبحث الثاني: دور المحلفين في إصدار القرار الصادر عن محكمة الجنايات..... 43
المطلب الاول: مراجعة قائمة المحلفين 44
الفرع الاول: استخلاف المحلفين.....44
الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية للمحلفين.....47
المطلب الثاني: مشاركة المحلفين في إصدار الأحكام الجزائية.....47
الفرع الاول: طرح الأسئلة 48
الفرع الثاني: سرية المداولة بين القضاة والمحلفين.....49
الفرع الثالث: أساس الاقتناع الشخصي للقضاة و للمحلفين.....51
خاتمة:.....54
قائمة المراجع:.....57